

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة

فرع: تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: تسيير المدن



معهد: تسيير التقنيات الحضرية

قسم: تسيير المدينة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبان: بلال العباس

ياقة ياسين

تحت عنوان

أنظمة التقييم ومؤشراتها في التشريعات البنائية الحديثة الملزمة

كمعيار في تشكيل البيئة العمرانية في المدينة الصحراوية

مدينة أدرار- نموذجاً-

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	فلوسية لحسن
مشرفاً ومقرراً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	حليمة زيداني
مناقشاً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	حاجي محمد

السنة الجامعية: 2023/2022



ملحق بالقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي : جامعة محمد بوضياف - المسيلة

تصريح شرقي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا المضي أسفله:

السيد [ة]: بلال الحياض الصفة (أستاذ. باحث. طالب): طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: والصادرة بتاريخ:

المسجل [ة] بكلية / معهد: محمد لسير النقليات الحضرية قسم: لسير المدينة

والمكلف [ة] بانجاز أعمال بحث [مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه]

عنوانها: أنظمة التعيين ومؤسراتها في الترتيبات البنائية

الحديثة الملزمة كحياض في تشكيل البيئة العمرانية

في المدينة الصحراوية دراسة حالة مدينة أدرار.

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والتزامه الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

توقيع المعني [ة]



ملحق بالقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي : جامعة محمد بوضياف - المسيلة

تصرح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا المعضي أسفله:

السيد [ة]: داقة ياسين الصفة (أستاذ. باحث. طالب): طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعرف الوطنية رقم: والصادرة بتاريخ:

المسجل [ة] بكلية /معهد: محمد لسيير التقنيات الحضرية قسم: لسيير المدينة

و المكلف [ة] بانجاز أعمال بحث [مذكرة التخرج، مذكرة ماجستير، مذكرة دكتوراه]

عنوانها: آلية التعيين ومؤشراتها في التغيرات

البيئية الحديثة الملزمة كحيار في تشييد السيد
الحرابي في المدينة الصراوية دراسة حالة مدينة أدرار

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و التزامة الأكاديمية المطلوبة في انجاز
البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

توقيع المعضي [ة]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة

فرع: تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: تسيير المدن



معهد: تسيير التقنيات الحضرية

قسم: تسيير المدينة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبان: بلال العباس

ياقة ياسين

تحت عنوان

أنظمة التقييم ومؤشراتها في التشريعات البنائية الحديثة الملزمة

كمعيار في تشكيل البيئة العمرانية في المدينة الصحراوية

مدينة أدرار- نموذجاً-

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	فلوسية لحسن
مشرفاً ومقرراً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	حليمة زيداني
مناقشاً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	حاجي محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد
فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر
أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾
{الإسراء 32 – 33}

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أعلى ما أملك في الوجود
الوالدين الكريمين حفظهما الله لي ...
واللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل...
وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا نحصي لهم فضل ...
وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه ومقامه وتخصصه ...
إلى أساتذتنا الكرام في معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة مسيلة...
وفي الأخير نرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه الجميع

ياقة ياسين

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا
هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة
إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله
لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات
إلى رفاق المشوار الجامعي
أخص بالذكر (عبد الرحمن +عبد النور+غريب+تقي الدين+ياسين)
رعاهم الله ووفقهم
إلى كل طلبة وأساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية خاصة وجامعة المسيلة عامة.

بلال العباس

كلمة شكر

قال رسوله الكريم : من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل.
نحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مليء السموات والأرض على ما
أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه
ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة
الفاضلة **زيداني حليلة** حفظها الله وأطال في عمرها، لفضلها
بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمها بنصحنها وتوجيهنا
. حتى إتمام هذه الدراسة فجزاها الله عنا خير جزاء
كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة معهد تسيير
التقنيات الحضرية.

المخلص

شهدت المدينة الصحراوية بالجزائر توجها عمراويا ومعماريا مخالفا لبيئتها الطبيعية والاجتماعية ، مما أدى إلى فقدانها لهويتها وخصوصيتها العمرانية والمعمارية، ولأن التشريعات العمرانية تلعب دورا هاما في ترسيخ الهوية العمرانية لأي مدينة كونها تعتبر مرجعية وملزمة لهذا التوجه بنص القانون، ومن هذا المنطلق فقد عززت الجزائر هذا التوجه تشريعا، وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فبراير 2014 الذي يحدد بموجبه المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري.

ومع ظهور مفهوم الاستدامة وأنظمتها التقييمية، فإن الجزائر تبنت هذا التوجه كخيار في تشكيل البيئة العمرانية، وضمن هذا السياق فإن دراستنا جاءت لتبحث أولا في مدى توافق مواصفات هذا المرسوم التنفيذي و فكر الاستدامة من خلال بنود نظام التقييم البيئي للمنشآت الجديدة LEED-NC، والامتضمن لمجموعة من المعايير الواجب توفرها لتحقيق استدامة المبنى ، ثم استعراض ملامح تطبيقات مواصفات هذا المرسوم من خلال مدينة أدرار مشروع (30 و 40 مسكن) ثانيا، و لقد أظهرت لنا نتائج الدراسة أن المرسوم يحمل في مضمونه توجها إيجابيا في احترامه للبيئة الصحراوية وما تطلبه على مستوى العمران ، إلا أنه لم تكن مرجعته وفقا لمعايير الاستدامة العمرانية وأنظمتها التقييمية، وهو ما يتطلب التعديل على مواصفات هذا المرسوم العمرانية والمعمارية والتقنية من أجل بلورتها ضمن مرجعية الاستدامة لضمان عمران مستدام في المدينة الصحراوية، أما على مستوى تطبيقات هذا المرسوم في المشاريع السكنية بمدينة أدرار فإنه لا يوجد ما يدل على احترام المرسوم فيما ألزم به من مواصفات عمرانية ومعمارية وتقنية.

الكلمات المفتاحية: المدينة الصحراوية، المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فبراير 2014

الاستدامة، نظام التقييم LEED-NC، أدرار.

Abstract

The desert city in Algeria has seen for years its urban and architectural orientation contradicts its natural and social environment, which led to the loss of its identity and urban and architectural privacy. And because urban legislation plays an important role in consolidating the urban identity of any city, as it is considered a reference and binding for this approach by the text of the law, and from this standpoint in the need to strengthen the identity of the desert city urban and architectural, Algeria has strengthened this legislative approach, through the issuance of Executive Decree No. 14/27 of On February 01, 2014, which defines the urban, architectural and technical specifications applicable to buildings in the southern states of Algeria.

With the advent of the concept of sustainability and its evaluation systems, Algeria adopted this approach as an option in shaping the urban environment. And Within this context, our study came to examine first the compatibility of the specifications of this executive decree and the thought of sustainability through the provisions of the environmental assessment system for new facilities LEED-NC, which includes a set of criteria that must be available to achieve the sustainability of the building, and then review the features of the applications of the specifications of this decree through my project (30 and 40) dwellings in the city of Adrar. The results of the study showed us that the decree carries in its content a positive trend in its respect for the desert environment and its requirements at the level of urbanization, but it remains far from keeping pace with the standards of urban sustainability and its evaluation systems, which requires intervention on the urban, architectural and technical specifications of this decree in order to crystallize it within Sustainability reference to ensure a sustainable urbanization in the desert city, As for the implementation of this decree in residential projects in the city of Adrar, There is no evidence of respect for the decree in terms of urban, architectural and technical specifications that contribute, even to a small extent, to ensure respect for the privacy of this desert city in Algeria.

Keywords: The desert city, Executive Decree No. 14/27 of February 01, 2014, Sustainability, LEED-NC evaluation system, Adrar.

الفهرس العام للمحتويات

رقم الصفحة	العنوان
IV	البسمة
V	شكر وعران
VI	الاهاء 1
VII	الاهاء 2
VIII	الملص
IX	ABSTRACT
X	الفهرس العام للمحتويات
XVIII	فهرس الاشكال
XIX	فهرس الجداول
XXI	فهرس الخرائط
XXII	فهرس الصور
الفصل التمهيدى	
26	المقدمة عامة
28	الإشكالىة
30	أهمىة الموضوع
30	أسباب ودوافع اختيار الموضوع ومجال الدراسة
31	الأهاف

32	الفرضية
32	المهيجة المستعملة
33	تقنيات البحث المستعملة
36	هيكلة المذكرة
الفصل الأول : الاستدامة وأنظمتها التقييمية لل عمران المستدام	
38	مقدمة
39	1- الاستدامة المفاهيم والمبادئ
39	1-1- مفهوم الاستدامة
41	1-2- ابعاد التنمية المستدامة
41	1-2-1- البعد البيئي
42	1-2-2- البعد الاجتماعي
42	1-2-3- البعد الاقتصادي
42	1-3- مبادئ الاستدامة العمرانية
44	1-4- استراتيجيات التنمية المستدامة
45	2- تطبيقات الاستدامة
47	3- أنظمة تقييم الاستدامة
48	3-2- اهداف أنظمة التقييم
48	3-3- أنواع أنظمة التقييم

49	3-3-1- نظام الكفاءة البيئية للمباني بالمملكة البريطانية
50	3-3-2- نظام تقييم المباني الخضراء بكندا
50	3-3-3- نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ استدامة دولة الامارات العربية المتحدة
51	3-3-4- نظام الهرم الأخضر للتقييم البيئي بجمهورية مصر العربية
52	3-3-5- نظام الريادة والطاقة في التصميم البيئي LEED NC
57	الخلاصة
الفصل الثاني: المدينة الصحراوية وطبيعة العمران فيها	
59	مقدمة
60	1- العمران التقليدي بالمدينة الصحراوية
60	1-1- عناصر التكوين العمراني التقليدي في المدينة الصحراوية
60	1-1-1- الواحة
61	1-1-2- المسجد
61	1-1-3- السور
62	1-2- العناصر العمرانية للعمران التقليدي بالمدينة الصحراوية
62	1-2-1- الرحبة
62	1-2-2- الازقة
62	1-2-3- الشوارع
63	1-3- الخصائص المعمارية للمسكن التقليدي بالمدينة الصحراوية

63	1-3-1 المسكن
63	1-3-2- الواجهات
64	1-3-3- ارتفاع المباني
64	1-3-4- فتوحات التهوية
65	1-4- العناصر المكونة للمسكن الصحراوي
65	1-4-1- المدخل(العتبة)
65	1-4-2- دار الضياف
65	1-4-3- السقيفة
66	1-4-4- الرحبة
66	1-4-5- المطبخ
66	1-4-6- الغرف
66	1-4-7- المخزن
66	1-4-8- السطح
67	1-4-9- لعلي
67	1-4-10 الكنيف
67	1-4-11- الزريبة
68	1-5- خصائص العمران التقليدي
68	1-5-1- الوظيفة

68	1-5-2- الانسجام
69	1-5-3- المركزية
69	2- ملامح العمران الحديث
69	2-1- خصائص العمران الحديث
69	2-1-1- ارتفاع المباني
69	2-1-2- الطرق والشوارع
70	2-1-3- مواد البناء
70	2-1-3-1- الخرسانة
70	2-1-3-2- الخرسانة المسلحة
70	2-2- مميزات المسكن الحديث
71	خلاصة الفصل
<p>الفصل الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 ومقاربتة لنظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة LEED NC</p>	
73	مقدمة:
74	1_ تقديم المرسوم التنفيذي 27/14 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية في ولايات الجنوب بالجزائر
74	2_ المرسوم وأوجه تطبيقاته لبنود نظام LEED NC
74	2_1_ استدامة الموقع:
75	2_2_ كفاءة استخدام المياه:

76	2_3_ كفاءة استخدام الطاقة:
77	2_4_ كفاءة المواد والموارد:
78	2_5_ حودة البيئة الداخلية:
79	2_6_ الابداع في التصميم:
80	2_7_ أولوية الإقليم:
81	خلاصة:
الفصل الرابع: مواصفات المرسوم التنفيذي العمرانية والمعمارية في مدينة أدرار ومقاربتها لمعايير نظام التقييم البيئي LEED NC	
83	المقدمة:
84	1. تقديم مدينة ادرار:
84	(أ) الموقع الجغرافي
84	(ب) الموقع الفلكي:
84	2. تقديم المشاريع السكنية (حي 30 مسكن بانجمير + حي 40 مسكن بزواوية كنته) ولاية ادرار
85	1.2. حي 40 مسكن زاوية كنته بأدرار
87	2.2. حي 03 مسكن أنجمير بأدرار
88	3. أوجه تطبيقات المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية في المشاريع السكنية مشروع 30 مسكن انجمير و 40 مسكن زاوية كنته بمدينة أدرار

88	1.3. المواصفات العمرانية للمشروعين (30مسكن+40مسكن بأدرار)
89	1.1.3. تنظيم الإطار المبني
92	2.3. المواصفات المعمارية للمشروعين (30مسكن+40مسكن بأدرار):
92	1.2.3. تصميم البناءات:
94	2.2.3. نمط البناءات
95	3.3. المواصفات التقنية:(للمشروعين 30مسكن+40مسكن بأدرار)
96	4. مقارنة المشاريع السكنية (حي 30 مسكن +40 مسكن بولاية أدرار) لنظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة LEED for New Construction and Major Renovation (LEED NC) من خلال تطبيقات المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري
96	1.4. استدامة الموقع
97	2.4. كفاءة إستخدام المياه
97	3.4. كفاءة إستخدام الطاقة
98	4.4. كفاءة المواد والموارد
98	5.4. جودة البيئة الداخلية
99	6.4. الإبداع في التصميم
100	7.6. أولوية الإقليم
101	الخلاصة

103	النتائج والتوصيات
112	الخلاصة العامة
	المراجع
	الملاحق

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
الفصل التمهيدي		
35	هيكله المذكرة	-1
الفصل الاول: الاستدامة وأنظمتها التقييمية للعمران المستدام		
52	نظام الريادة والطاقة في التصميم البيئي	-1
الفصل الرابع : مواصفات المرسوم التنفيذي العمرانية والمعمارية في مدينة ادرار ومقاربتها لنظام التقييم البيئي LEED_NC		
92	توجيه السكنات في حي 30 مسكن	-1
92	توجيه السكنات في حي 40 مسكن	-2
93	جدار السطح في حي 30 مسكن	-3
93	جدار السطح في حي 40 مسكن	-4
94	الطابق الأرضي للمسكن في حي 30 مسكن	-5
94	الطابق الأرضي للمسكن في حي 40 مسكن	-6
94	ارتفاع المبنى في حي 40 مسكن	-7
94	ارتفاع المبنى في حي 30 مسكن	-8

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
الفصل الاول: الاستدامة وانظمتها التقييمية لل عمران المستدام		
1.	عناصر التقييم لنظام تقييم الكفاءة البيئية للمباني breem	48
2.	عناصر التقييم لنظام تقييم المباني الخضراء بكندا GREEN GLOBES	49
3.	عناصر التقييم لنظام التقييم بدرجات اللؤلؤ استدامة	50
4.	عناصر نظام الهرم الأخضر GPRS	51
5.	عناصر التقييم لنظام تقييم المباني المستدامة LEED	52
6.	عدد البنود والنقاط التي يمنحها كل باب من أبواب نظام LEED V.4	55
7.	مستويات تقييم نظام LEED V.4	55
الفصل الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 ومقاربه نظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة LEED NC		
1.	استدامة الموقع	74
2.	كفاءة استخدام الماء	75
3.	كفاءة استخدام الطاقة	76
4.	كفاءة استخدام المواد والموارد	77
5.	جودة البيئة الداخلية	78
6.	الابداع في التصميم	79

79	أولوية الإقليم	.7
<p>الفصل الرابع : مواصفات المرسوم التنفيذي العمرانية والمعمارية في مدينة ادرار ومقاربتها لنظام التقييم البيئي LEED_NC</p>		
84	بطاقة مشروع 40 مسكن زاوية كنته بأدرار	.1
86	بطاقة تقنية لمشروع 30 مسكن انجزمير بأدرار	.2

فهرس الخرائط والمخططات

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
83	موقع ولاية أدرار	1
عنوان المخطط		
85	موقع مشروع 40 مسكن زاوية كنته أدرار	.1
85	مخطط التهئة لحي 40 مسكن زاوية كنته بأدرار	.2
87	مخطط التهئة لحي 30 مسكن أنجزير بأدرار	.3
89	العوازل الحرارية	.4
92	مساحة المسكن في حي 40 مسكن	.5
92	مساحة المسكن في حي 30 مسكن	.6
92	توجيه السكنات في حي 40 مسكن	.7
92	توجيه السكنات في حي 30 مسكن	.8
93	جدار السطح في حي 30 مسكن	.9
94	جدار السطح في حي 40 مسكن	.10
94	الطابق الأرضي للمسكن في حي 40 مسكن	.11
94	ارتفاع المبنى في حي 40 مسكن	.12
95	ارتفاع المبنى في حي 30 مسكن	.13
98	فتحات التهوية	.14
99	المسكن	.15

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
الفصل الثاني: المدينة الصحراوية وطبيعة العمران فيها		
1	نموذج للعمران التقليدي (قصر تماسخت)	59
3-2	الواحة في المدينة الصحراوية (أدرار)	60
4	السور في المدينة الصحراوية (أدرار)	60
6-5	الأزقة في العمران التقليدي في المدينة الصحراوية.	61
7	نموذج للمسكن التقليدي في المدينة الصحراوية	62
10-9-8	واجهات لمساكن تقليدية في المدينة الصحراوية	63
13-12-11	فتحات التهوية	63
14	العتبة (مدخل المسكن)	64
16-15	العنصر المعماري السقيفة في المسكن التقليدي في المدينة الصحراوية	64
17	فضاء الرحبة في المسكن التقليدي	65
18	السطح في المسكن التقليدي	66
19	الكنيف (المرحاض)	66
20	الزريبة	67
21	مسكن ذو طابقين	68

68	الشوارع والتقاطعات	24-23-22
الفصل الرابع: مواصفات المرسوم التنفيذي العمرانية والمعمارية في مدينة ادرار ومقاربتها لنظام التقييم البيئي LEED_NC		
86	صورة جوية لموقع مشروع 30 مسكن بانجزمير ادرار	.1
87	توضيح سمك الجدران للمسكن	.2
90	حالة الطريق حي 40 مسكن	.3
90	حالة الطريق حي 30 مسكن	.4
90	مساحة خضراء داخل حي 40 مسكن	.5
91	نافذة	.6
91	شارع حي 30 مسكن	.7
91	شارع حي 40 مسكن	.8
93	واجهه في حي 40 مسكن	.9
93	واجهه في حي 30 مسكن	.10
95	السطح	.11
96	موقع حي 40 مسكن بالنسبة للطريق. و.6	.12
96	موقع حي 30 مسكن بالنسبة للطريق. و.6	.13

المدخل العام

❖ مقدمة

❖ الإشكالية

❖ اهداف الدراسة

❖ الفرضية

❖ هيكلية المذكرة

1- مقدمة:

فرضت المدينة الصحراوية استنادا لخصائصها البيئية والاجتماعية والثقافية والعمرانية نمطا عمرانيا ومعماريا يتواءم مع هذه الخصائص، فكان نموذج القصور والقصبات ذات التخطيط العمراني والتصميم المعماري الخاص الذي يوفر الخصوصية والراحة لسكانها ويتمشى مع عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والمعتقدات الدينية بالإضافة الى أنه يتكيف مع الظروف البيئية مستخدمين في ذلك المواد المحلية وصديقة للبيئة كالطين والحجارة المتوفرة في المنطقة في بناء الجدران السميقة التي توفر العزل الحراري وتشكل بيئة داخلية مريحة لساكنيها.

إلا أن ما شهدته المدينة الصحراوية خلال عقود من الزمن من تحولات مختلفة في التخطيط العمراني والتصميم المعماري لتلبية احتياجات الحياة العصرية ، هذا التوجه العمراني الذي اتسمت به المدينة الصحراوية لفترة زمنية معتبرة ، وما نتج عنه أدرك المختصون أن هذه البيئة الصحراوية لا بد من وضع استراتيجيات عمرانية تحترم خصوصيتها ، وأن احترام هذه الخصوصية لا بد ان يكون من منطلق تشريعي يرسم هذه التوجهات ، فكان أن أصدرت الدولة الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 الذي جاء ليحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المُلزَم تطبيقها على البنايات في ولايات الجنوب الذي يهدف من خلال مواصفاته الى المحافظة على الهوية العمرانية والمعمارية للمدينة الصحراوية.

ومع توجهات الجزائر في مواكبة العديد من المفاهيم العمرانية الحديثة التي تضمن المسار الصحيح للعمران والعمارة، ومنها مفهوم الاستدامة الذي يدعو إلى احترام البيئة وما تفرضه من متطلبات عمرانية ومعمارية لتحقيق عمران مستدام بها.

ومع هذا التنبؤ لتوجهات الاستدامة وأنظمتها التقييمية فإنه من الضروري أن تواءم المنظومة التشريعية هذا التوجه في مواصفاتها العمرانية والمعمارية والتقنية، ومن هنا فإن البحث في مدى تبني المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 لمعايير الاستدامة وأنظمتها التقييمية للبناء المستدام من خلال مقارنته لنظام التقييم البيئي نظام الريادة في الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة

LEED 2009 for New Construction and Major Renovations Rating System (NC)

يعد أمرا ضروريا لأي توجه عمراني يضع احترام البيئة في مختلف أشكالها ومتطلباتها من أولوياته لضمان عمران مستدام، وهو ما نهدف إليه من خلال هذه الدراسة، متخذين مدينة أدرار في مشاريعها السكنية نموذجا لتطبيقات هذا المرسوم في المدينة الصحراوية بالجزائر.

02- الإشكالية:

لمدن الجنوب الجزائري خصوصيتها البيئية والاجتماعية منها والثقافية وطابعها العمراني والمعماري المميزين، والمرتبطين بشكل أساسي بالتاريخ وبالبيئة المحلية ذات الطابع الصحراوي الذي فرض ويفرض على مدن الصحراء شكلها ومورفولوجيتها، فقد كانت مرجعيتها العمرانية والمعمارية الثقافة العمرانية التقليدية المتوارثة عن المجتمع الصحراوي عبر الزمن.

والجزائر اليوم تشهد تنمية عمرانية، أخذ الجنوب الجزائري فيها اهتماما كبيرا، ليصبح فيه التعمير والمجال واقع آخر، وذلك بعد أن تجاوزت المدينة طابعها التقليدي للبحث عن تطورات جديدة ذات منطوق جديد لتشهد بذلك المدينة الصحراوية تحولا عمرانيا ومعماريا هاما. هذا التحول الملحوظ للمدينة الصحراوية على مستوى التعمير والنمو الحضري الجديدين والذي أصبحت تتسم به الصحراء اليوم، والتي أحدثته عوامل التحديث جعل المدينة الصحراوية تعاني اليوم من تحديات تتنوع بين نسيج عمراني تقليدي تم حصره وأصبح موضوع تدخلات مختلفة أثر في توازن الحياة الاجتماعية والاقتصادية له من جهة، ومن جهة أخرى بين سلسلة من المتغيرات انتزعتها من أصولها العمرانية والمعمارية التي نمت وترعرعت فيها. هذا التباين بين القديم والجديد في البيئة الصحراوية بالجزائر اليوم نتج عنه تباينات إجتماعية وحضارية كان لها أثرا على الهوية العمرانية في محيطها وبيئتها الصحراوية، وتجلت ذلك في ظهور أنماط عمرانية ومعمارية مختلفة ومتباينة. ولأن تنمية المناطق الصحراوية بالجزائر تعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي والوطني مما يستدعي إعادة النظر في المخططات الأساسية للمدينة الصحراوية المعاصرة بما يحقق الارتباط بين الفرد وبيئته العمرانية والمعمارية، كما يأتي أيضا ضمن الدعوات للتوجه نحو تكريس هوية المدن الصحراوية ضمن التوجهات العمرانية والمعمارية الحديثة، بما يتلاءم والبيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمدينة، فهذا يعد أمرا ضروريا

لواقعها ومقوماتها العمرانية، ولضمان إستمرارية البناء العمراني على المدى البعيد لذا كان من الضروري تبني تشريعات بنائية تساهم في نشر ثقافة الاستدامة في صيغتها المحلية وفروعها العمرانية وارتباطاتها البيئية الصحراوية، على اعتبار أن التشريعات المرتبطة بعملية البناء من أهم العناصر التي تدفع إلى احترام خصوصية البيئة، ومن أجل تدعيم هذا التوجه تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 الذي جاء ليوجه عملية التعمير في مناطق الجنوب من خلال ما يتضمنه من مواصفات عمرانية ومعمارية وتقنية دعا لتطبيقها عند تجسيد المشاريع السكنية بالمدينة الصحراوية.

مدينة أدرار بالجنوب الجزائري نموذج لتطبيقات هذا المرسوم وفقا للقرار المؤرخ في 31 مارس 2014، وفي ضوء هذه المنطلقات الرامية لمعرفة هذا المرسوم كتشريع بنائي، ومضمونه وأوجه تطبيقاتها في المدينة الصحراوية، وبظهور مفهوم الاستدامة الذي يهدف إلى تجسيد منتج عمراني ومعماري يتلاءم مع البيئة الطبيعية والإجتماعية على حد سواء، وضرورة تقييم هذا المنتج، واستنادا لهذا الطرح فإننا نتساءل:

- هل المرسوم رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014، وما يحمله من مواصفات عمرانية ومعمارية وتقنية لمناطق الجنوب بالجزائر، يتضمن ما يتوافق مع معايير الاستدامة وأنظمتها التقييمية من خلال اشتراطات نظام التقييم leed للبناء المستدام؟

- وما أوجه تطبيقات هذه المواصفات في المشاريع السكنية لمدينة أدرار، ومقياس تحقيقها لمعايير الاستدامة؟

كما نتساءل أيضا:

1 - ما مدى فاعلية هذا المرسوم كتشريع بنائي وبمواصفاته العمرانية والمعمارية والتقنية في تجسيد خصوصية
عمرانية للمدينة الصحراوية؟

2 - هل في تشريعاتنا البنائية واستنادا للمرسوم التنفيذي ما يوحي بوجود مؤشرات تدل على التوجه الاستدامي
في مضمونها؟

3 - هل تشكل مواصفات المرسوم العمرانية والمعمارية والتقنية قاعدة أساسية لتشكيل نظام تقييم محلي للمشاريع
العمرانية تحاكي توجهات أنظمة تقييم الاستدامة العالمية؟

4 - ما أوجه التقصير في هذا المرسوم استنادا لمراجع تشريعية أخرى في احترام خصوصية أي بيئة من خلال
مواصفاتها العمرانية؟

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

1- التعريف بمدى توافق تشريعات البناء الجزائرية للمدينة الصحراوية للوصول إلى صياغة تشريعات عمرانية
محلية مستدامة.

2- ضرورة وضع أنظمة تقييم جزائرية للاستدامة العمرانية، تخدم البيئة المحلية الصحراوية، تكون الاستدامة
مرجعيتها.

3- استنتاج اقتراحات وآليات تتناسب مع البيئة المحلية يمكن تطبيقها وتفعيلها بالتشريعات البنائية الجزائرية
لتحقيق الاستدامة.

4- أسباب إختيار الموضوع:

من الأسباب التي أدت إلى إختيار الموضوع ما يلي:

1- الدعوات الأكاديمية المثمّنة للاستدامة وأنظمة تقييمها في تجسيد البيئة السكنية المستدامة استنادا لمعاييرها، وإبراز الحاجة إلى وضع أنظمة تقييم ذات المرجعية المحلية تعمل على رفع كفاءة البيئة العمرانية في المدينة الصحراوية.

2- إن جعل الاستدامة ومعاييرها مرجعية في التشريعات العمرانية لتطبيق معاييرها في تخطيط وتصميم مشاريع سكنية، يعد في صلب تخصص إدارة المدن، لتحقيق الأهداف المرجوة للتقليل من مشاكل المدن.

3- غياب رؤية واضحة لأنظمة تقييم الإستدامة ومعاييرها في المشاريع العمرانية، كان لنا دافع لتناول الموضوع، والكشف عن المؤشرات الخاصة بها، ومعرفة كيفية تبنيتها تشريعا وتحديد آليات تطبيقاتها في المشاريع العمرانية.

4- الميول الشخصية للباحثين، والرغبة في تناول المواضيع التي تلامس قضايا لها علاقة بالإستدامة ومعاييرها التقييمية في البيئة الصحراوية.

5- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي

يكن الهدف الرئيسي للموضوع في:

إبراز أهمية تبني المفاهيم العمرانية الحديثة، ومنها أنظمة تقييم الاستدامة في التشريعات العمرانية كأحد ركائز احترام البيئة الصحراوية في تخطيط وتصميم المشاريع العمرانية بما يحقق جودة الحياة البيئية، ويضمن الاستقرار والتوازن والاستمرارية للأحياء السكنية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تقييم الوضع الراهن للتشريعات البنائية في الجزائر من حيث استيعابها لمعايير الإستدامة العمرانية وفق نظام تقييم المباني الجديدة (LEED(NC) واشتراطاته للبناء المستدام، والمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 الموجه لمناطق الجنوب نموذجا لهذا التقييم.

2- تحديد أوجه القصور في المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014، لتحديد أهم الاقتراحات التي يمكن اعتمادها كتشريعات في تدعيم المرسوم التنفيذي لتحقيق معايير الاستدامة من أجل تشكيل عمران مستدام في المدينة الصحراوية.

3- إبراز دور معايير أنظمة تقييم الاستدامة في التشريعات البنائية كمرجعية إلزامية في أي توجه يراد به احترام خصوصية البيئة الصحراوية في رسم توجهات التعمير بها.

4- المساهمة بتقديم دراسة أكاديمية نسعى من خلالها إلى تدعيم التوجهات البحثية الرامية لتبني المفاهيم الحديثة ومواكبتها في تجسيد بيئة عمرانية مستدامة، خاصة في البيئة الصحراوية ذات الخصوصية الطبيعية والاجتماعية.

6- الفرضية:

للإجابة على سؤال الإشكالية، فإن صياغة الفرضية هي على النحو التالي:

إن احترام خصوصية المدينة الصحراوية لطابعها العمراني والمعماري في التوجهات الحديثة للتعمر، إنما مرتبط بتوفير تشريعات بنائية فعالة تواكب في مضمونها توجهات الاستدامة وأنظمتها التقييمية.

1 - ان فاعلية هذا المرسوم كتشريع بنائي وبمواصفاته العمرانية والمعمارية والتقنية في تجسيد خصوصية عمرانية للمدينة الصحراوية ضعيفة جدا.

2 - لا في تشريعاتنا البنائية واستنادا للمرسوم التنفيذي ما يوحي بوجود مؤشرات تدل على التوجه الاستدامي في مضمونها.

3 - قد تشكل مواصفات المرسوم العمرانية والمعمارية والتقنية قاعدة أساسية لتشكيل نظام تقييم محلي للمشاريع العمرانية تحاكي توجهات أنظمة تقييم الاستدامة العالمية.

4 - أوجه التقصير في هذا المرسوم استنادا لمراجع تشريعية أخرى في احترام خصوصية أي بيئة من خلال مواصفاتها العمرانية من الناحية الاجتماعية والثقافية.

7- المنهج المستعمل:

استنادا للهدف الذي نسعى لتحقيقه في هذه الدراسة، فإن المنهج الوصفي والذي يهدف في استعماله إلى وصف الظاهرة كما هي وإلى جمع المعلومات حول الموضوع وكذا منطقة الدراسة وتحليلها، فإن استعمالنا لهذا المنهج ينطوي من خلال تقديم المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية التي جاءت في المرسوم التنفيذي رقم الموجه لمناطق الجنوب، ومن الوصف إلى قراءتها وفقا لمرجعية بنود نظام التقييم البيئي (LEED(NC)، وذلك

من أجل معرفة إن كان هناك تضمين لهذه الأنظمة التقييمية العالمية المحققة للبناء المستدام في خصوصيته للمدينة الصحراوية، أم هناك تجاهل لها، بالرغم من تبني الجزائر توجهات الاستدامة في كثير من تشريعاتها ومنها قانون المدينة 2006.

ولأننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أوجه تطبيقات المرسوم التنفيذي في المشاريع السكنية في المناطق الجنوب، لذلك فإن منهج دراسة حالة يفرض نفسه كمنهج لهذه الدراسة، ولاستنادا إلى القرار المؤرخ في 31 مارس 2014 الذي حدد الولايات المعنية بتطبيق هذا المرسوم، فإن مدينة أدرار من المدن المعنية به، وبإتخاذها نموذجا لهذه الدراسة الميدانية، فإننا نقدم وفقا لذا المنهج قراءة تحليلية لهذه المشاريع، وتحديد مؤشرات تطبيقاتها لمواصفات المرسوم من جهة، ومن جهة أخرى تحديد أي ملامح للاستدامة فيها وفقا لبنود أنظمة التقييم، وذلك بما يقتضيه منهج دراسة حالة.

8- تقنيات البحث المستعملة:

إن أدوات البحث العلمي وتقنياته، والتي ينصبُّ هدفها على جمع المعلومات الأولية الخاصة بالموضوع ونموذج الدراسة معا، ولأنها التقنية والأداة التي من خلالها يقوم الباحث بإنتقاء المعلومات من مصادرها، سواء النظرية أو الميدانية، والتي تُكوِّن محتوى البحث ومضمونه، فإن طبيعة الموضوع، ونوعية المعلومات التي نسعى للوصول إليها، بقصد الإجابة على أسئلة الإشكالية، وتقديم الخلفية النظرية لمفهوم الاستدامة وأنظمة تقييمها، وكذا متطلبات تحليل نموذج الدراسة وفقا لما تطرحه فرضية الدراسة، ما يفرض علينا من الأدوات وتقنيات البحث المستعملة، ومن أهمها ما يلي:

- لصياغة منهجية في تقييم المرسوم التنفيذي إستنادا لمناهج التقييم البيئي، كاف لابد من إيجاد مقاربة لتحقيق أهداف الدراسة، وعليه سيكون لنا في إستخدام مقاربة نظام الريادة في الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (NC) انظر الملحق (01.)

LEED 2009 for New Construction and Major Renovations Rating System (NC)

كمقاربة لتحديد مؤشرات الإستدامة في هذا المرسوم وتطبيقاته في المشاريع السكنية بمناطق الجنوب ومدينة أدرار نموذجا لذلك.

- الكتب.

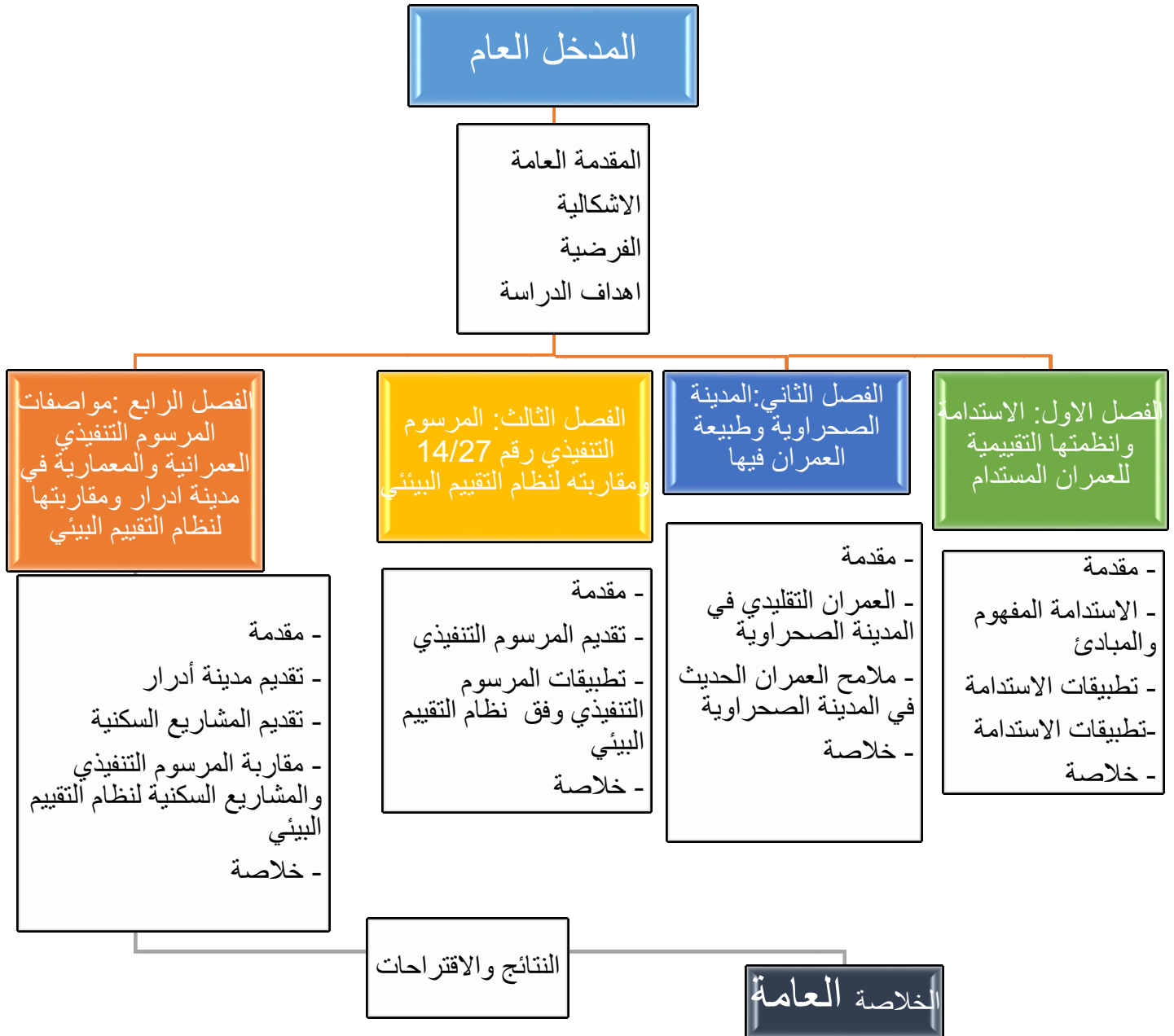
-الرسائل والأطروحات والبحوث الجامعية المتخصصة والدوريات العلمية ، والتي لها صلة بالموضوع.

-التقارير الرسمية والوثائق ذات المعلومات المتعلقة بالتشريعات البنائية وبنموذج الدراسة.

-الشبكة الدولية للأنترنت.

- تقنية المقابلة:

تتضمن هذه التقنية جمع المعلومات حول ميدان الدراسة من المسؤولين والفاعلين في المصالح المعنية، في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية أدرار حيث تم الاعتماد على المقابلات، والتي يتم فيها مناقشة مجموعة من النقاط المحددة مسبقا، وذلك من أجل استكمال المعلومات المحصل عليها وتدعيما للدراسة الميدانية المساعدة في تحليل الفرضية والاجابة على السؤال المطروح في الإشكالية.



الفصل الأول: الاستدامة وانظمتها التقييمية للعمران المستدام

- ❖ مقدمة.
- ❖ الاستدامة المفاهيم والمبادئ.
- ❖ تطبيقات الاستدامة.
- ❖ أنظمة تقييم الاستدامة.
- ❖ الخلاصة.

مقدمة:

لقد نال موضوع الإستدامة خلال العقدين الأخيرين 2000-2020 قدر كبير من الاهتمام فعقد من أجله العديد من القمم والملتقيات الدولية، لتصبح بذلك الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، و قد صاحب هذا الاهتمام مطالب بجعل الإستدامة مبدأ أساسيا من أجل تحقيق العدالة و الإنصاف بين الأجيال المختلفة لسكان الأرض ، و منه فقد أصبح الإستدامة متداولاً بين مختلف الأوساط العلمية إلا أن الملاحظ هنا هو أن تبنيه و إسقاطه على أرض الواقع يختلف منظوره من تخصص لآخر، حيث أن لكل تخصص مؤشرات و استراتيجيات يعتمد عليها في تحليله للمفهوم وفق ما يسمح له بالإجابة عن أسئلته الخاصة. وهذا ما ينطبق على مجال العمران حيث أنه تم تأسيس العديد من أنظمة الإستدامة العمرانية والتي تتضمن جملة من المبادئ والمؤشرات المطلوبة من أجل الوصول لعمران يحقق الكفاءة البيئية وكذا الحد من الأثار السلبية للعمران على البيئة الطبيعية من أجل الوصول لأفضل الحلول البيئية وفق التكنولوجيا المتاحة، ومنه يمكننا إعتبار أنظمة تقييم الإستدامة كمرجعية من أجل إنتاج عمران مستدام أو تقييم العمران الحالي حيث توجد العديد من أنظمة التقييم حول العالم.

لذا فإنه أصبح من الضروري التعرف على هذه الأنظمة التقييمية للمشاريع العمرانية، مع توضيح الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال معايير التقييم المعتمدة، وهذا ما سنتطرق لتوضيحه ضمن محاورها الفصل.

إن مفهوم م الإستدامة متداول منذ مدة ليست بالقصيرة، ظهر بشكل واضح ضمن التوجّهات التنموية المختلفة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأخذ يفرض نفسه بقوة وبصيغ جديدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، والاستدامة في حد ذاتها تشمل تحليلاً متكاملًا متوازنًا للبيئة على إختلاف وتعدّد مستوياتها.

1. الإستدامة المفاهيم والمبادئ:

1.1. مفهوم الاستدامة:

إن التنمية المستدامة بمعناها الشامل هي التنمية التي تهتم ببيئة الانسان حيث ان الاستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون خطط تنموية واستراتيجيات تمكننا من تحقيق مبادئها الأساسية، وبذلك العديد من التعريفات الخاصة بالتنمية المستدامة، بعضها يتصف بالشمولية وبعضها تعرف من منظور محدد ومن هذه التعريفات:

▪ **فمن منظور التركيز على الجانب المادي:** جاء تعريفيا في قاموس (Webster) بأنها:

تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمح باستنزافها او تدميرها جزئيا (Webster,2010,p63)

▪ **ومن منظور التركيز على الجانب الاجتماعي:** فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى لنقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من جوانب كافة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانياً وذلك في إطار الموارد المتاحة. (حسن، هيثم، 2014، ص4)

▪ **وهي من منظور التركيز على الجانب البيئي:** يشترك التعريف الذي وضعه وليم رولكز مع الجانب الاقتصادي في تعريف التنمية المستدامة من منظور التركيز على الجانب البيئي، كما انها تعرف بأنها الاستثمار الامثل للبيئة والاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة سواء أكانت بشرية ام مادية ام طبيعية بشكل فعال ومتوازن اقتصاديا أو بيئيا او عمرانيا او اجتماعيا لتحقيق العدالة لمسكان ودون اهدار مكتسبات الاجيال اللاحقة (الداغستاني، 2009، ص 75).

■ **التنمية المستدامة في المجال العمراني:** ظهرت فكرة التنمية العمرانية المستدامة في عدة مؤتمرات عالمية منها مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992، وفي مؤتمر السكن Habitat 2 في إسطنبول عام 1996، كما ظهر مفهوم التنمية العمرانية المستدامة خلال مؤتمر جوهانسبوك عام 2002 الأمم المتحدة، 2001 من (76). وغيرها من المؤتمرات. وخلال المؤتمرات السابقة طرحت عدة تعريفات المفهوم التنمية العمرانية المستدامة مفادها يتضمن (تحسين نوعية الحياة في المدينة ، على المستوى العمراني فضلا عن المستوى البيئي ، والثقافي ، والسياسي ، والمؤسساتي ، والاجتماعي ، والاقتصادي، ضمن حدود الموارد المتاحة دون ترك أعباء للأجيال القادمة لنتيجة استنزاف الموارد الرئيسية) وعلى هذا الاساس فإن مفهوم التنمية العمرانية المستدامة يجب أن يقوم على مبدأ التوازن بين المواد والطاقة ، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية التي تلعب دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق العمرانية (ديب، 2009، ص 52).

هذا بمعنى أن التنمية العمرانية المستدامة ينبغي لها أن تسير بإتجاهين حيث يتعلق

الاتجاه الأول بتحسين الأوضاع المعيشية في المدن بيئيا واجتماعيا واقتصاديا" من خلال دراسة ما يتعلق بالفقر وتدهور البيئة الحضرية في المدن والأقاليم حيث يلاحظ الانتقار في الموارد الرئيسة مثل الأراضي توفر المياه الصحية والصرف الصحي وغيرها، وتشمل كذلك تلوث الهواء النقص في المناطق المفتوحة والخضراء، إدارة غير كفؤة في مجال المخلفات الصلبة، تدهور حالة السكن مشكلات النقل الخدمات الاجتماعية.

أما **الاتجاه الثاني** فيسير نحو تحقيق الاستدامة في عملية التنمية اذ تختلف المشكلات من حيث النوع لما سبقها فهنا يتعلق الأمر بكيفية العمل على جعل عملية التنمية للمدن ذات مدى طويل ومن ثم يركز في الاهتمام بالإدارة والموارد الطبيعية وتحسين قدرات التخطيط من أجل استدامة مستقبلية للمناطق

العمرانية وبالتأكيد فأن كلا الاتجاهين يعتمدان حسب الحالة والمستوى الذي تعيشه المدينة، ففي الدول النامية يتم التركيز على سبيل المثال في المشكلات الناتجة عن تلوث الهواء وتقليل الملوثات الناتجة، في حين في الدول المتقدمة يركز في تقليل متطلبات استخدام الطاقة الناصية والحاجة إلى استعمال وسائل جديدة .

2.1. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد متداخلة ومتربطة فيما بينها في شكل متفاعل تميز بالانضباط والرشاد للموارد وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✚ **البعد البيئي:** البيئة من بين الألفاظ شائعة الاستخدام لها ارتباط بنمط العلاقة الموجودة بينها وبين مستخدمي البيئة بحيث نقول: البيئة الصناعية، البيئة الزراعية البيئة الصحية كذلك الحال بالنسبة للبيئة العمرانية فعندما نتحدث عن البيئة فإننا نعني مكوناتها الطبيعية، وكذا عن كل الظروف والعوامل المحيطة التي تعيش فيها الكائنات الحية. وعليه فإن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن جل الحياة تعتمد في الأساس على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، لذا فإن عامل الاستنزاف البيئي أحد العوامل المتعارضة مع مفهوم التنمية المستدامة. وعليه فلا بد من امتلاك المعرفة العلمية الدقيقة كي نتمكن من إدارة وتسير المصادر الطبيعية للسنوات القادمة، لأجل الحصول على مناهج وطرق ذات ارتباط وثيق مع النظام البيئي لتجنب زيادة الضغوط على هذا الأخير. (عبد الرزاق بوبعابة، جوان 2017، ص97)

✚ **البعد الاجتماعي:** ويقصد به حق الإنسان الطبيعي في الحياة، في بيئة تمتاز بالنظافة والسلامة التي من خلالها يمكن له أن يمارس جميع نشاطاته مع ضمان حقه في توزيع عادل للثروات الطبيعية

والخدمات البيئية والاجتماعية، ويمكنه من استثمارها فيما يخدم احتياجاته الأساسية من (مأوى، غذاء، ملابس، هواء، ماء ...). هذا فضلا عن مجمل الاحتياجات المكملة التي ترفع وتحسن من معيشته (عمل، ترفيه، ...). ووضع كل هذا في إطار لا يقلل من فرص الأجيال المتلاحقة. (عبد الرزاق، بوعباية، جوان 2017، ص98)

✚ **البعد الاقتصادي:** يعني هذا البعد أن البيئة عبارة عن كيان اقتصادي يمتاز بالتكامل نظرا لكونه قاعدة للتنمية، بحيث أن التلوث أو استنزاف الموارد يؤدي حتما في آخر المطاف إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية، ومن هذا المنطلق فلا بد أن يتم أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لأجل حل المشكلات، وكذا توفير الجهد والموارد المتاحة. (عبد الرزاق بوعباية، جوان 2017، ص97)

3.1. مبادئ الاستدامة العمرانية:

بشكل عام هنالك عدة مبادئ لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة في المراكز الحضرية وهي كما يلي:

1. تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الطاقة، فلا يجب أن تكون المدينة مستهلكه أكثر من كونها منتجه.
2. تحقيق الاستقلالية المحلية من خلال تعزيز قدرة الافراد والمجتمعات على تشكيل وتكوين بيئتهم عن طريق احتياجاتهم وطموحاتهم لتحقيق الانتماء والإحساس بالمكان وأيضاً القدرة في ادارة بيئتهم المحلية، (ريحان، 2009، ص 126).
3. أن تكون المدينة عادلة تتوزع فيها العدالة الاجتماعية وتوفر الخدمات بشكل متساوي كما يشترك الجميع فيها بالحكومة. اضافة إلى كونها مدينة مبتكرة تتجاوب والتغيرات بسرعة موسعة الافاق والتجارب (Rogers 1997p60).

4. إمكانية الوصول للخدمات حيث أن التدرج الهرمي لمراكز الخدمات على مختلف مستويات تشكيل المدينة من المستوى المحلي إلى مستوى مركز المدينة مع توافر درجة عالية من إمكانية الوصول وسهولة الحركة. يساعد على زيادة حرية الاختيار وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.

5. إمكانية الوصول للمناطق المفتوحة الخضراء مثل الحدائق والمناطق الطبيعية، بالإضافة إلى استخدام أسس التدرج الهرمي في توزيع الفراغات المفتوحة والمناطق الخضراء بالمدينة ابتداءً من التجمع السكني والمحلة السكنية إلى المستوى الأكبر مع تدعيم مشاريع الزراعة المحلية والمشاريع العمرانية الخضراء.

6. تحقيق التوافق والانسجام التام مع الطبيعة والبيئة واحترامها وتأكيدا بحيث يتم تحقيق بيئة خالية من التلوث والضوضاء والازدحام والجرائم وتحديد البيئات الحضرية الملوثة والمتدهورة والاستعمالات الملوثة أيضاً ما لم تتلاءم مع المعايير القياسية للبيئة.

7. وضوحية صورة المدينة عن طريق استخدام التدرج الهرمي في تركيب المدينة وتوزيع الخدمات والمناطق المفتوحة والفراغات وتميز الأحياء بتمركز الاستعمالات.

✚ تطبق المبادئ آنفة الذكر على البيئات الحضرية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة سواء على مستوى المدن الجديدة أو المراكز التاريخية ويتضح من خلال هذه المبادئ أنها تعتمد على ابعاد التنمية المستدامة الاساسية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهنا يتحول المستوى البيئي إلى مستوى البيئة الحضرية الفيزيائية للمدينة فضلا عن البيئة الطبيعية. ما سبق يوفر قاعدة معرفية نظريه حول مفهوم التنمية العمرانية المستدامة وأسس تطبيقها على مستوى البيئة الحضرية بشكل عام. (عبد الرزاق بوبعابة، جوان 2017، ص99)

4.1. استراتيجيات الاستدامة: من أهم استراتيجيات الاستدامة مايلي:

1. النمو التراكمي: يربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

2. **النمو الاقتصادي النظيف:** بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.
 3. **توليد الوظائف وفرص العمل:** من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار.
 4. **تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.**
 5. **تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه.**
 6. **إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.**
 7. **أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.**
 8. **ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة.**
 9. **دور المدراء في تحقيق التنمية المتواصلة.**
- وتوضح المؤشرات التالية الموقف التطبيقي لمؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية حيث :**

☞ تدهور مستويات الرعاية الصحية .

☞ مشاكل المياه النظيفة .

☞ أزمات الصرف الصحي وانعكاساتها على الرعاية الصحية والصحة العامة (الوقاية والعلاج).

☞ مشكلة الأمية وتأثيراتها على معدلات التنمية المتواصلة. ويضاف إلى ذلك مشكلات التلوث

الثقافي والأخلاقي (مدونة تعليم كوم (<https://www.ta3limkom.com/2020/11/DEVELOP.QT.html>))

2. تطبيقات الاستدامة:

أ- تنظيم درجة الحرارة مع الأرض والشمس:

غالباً ما يتم تجاهل كل من الأرض وفكرة استغلال حرارة الأرض الثابتة في مهنة البناء في حين تدعو العديد من التطبيقات المعمارية إلى عزل كبير ومعايير تهوية متعددة، متجاهلة حقيقة أنه يمكن للأرض نفسها تأمين درجة حرارة ثابتة ومنظمة. إن الاستخدام الاستراتيجي للكتلة الحرارية المتضمنة داخل غطاء العزل والمصحوبة بتهوية فعالة هو ما يسمح لفرغات عيش الإنسان أن تبقى في درجة 22 درجة مئوية أو 72 فهرنهايت من خلال تغيير الفصول ودون استخدام الوسائل الميكانيكية للتدفئة أو التبريد. أنظمة مضخات الحرارة الأرضية تسعى إلى الاستفادة من هذه الطاقة ولكن من خلال عملية مكلفة ومعقدة، فالأرض ببساطة يمكنك الحفر بها. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص23).

ب- تجميع مياه الأمطار:

إن تجميع مياه الأمطار هي الاستراتيجية الأكثر شيوعاً بين المهندسين والمعماريين للتخفيف من تأثير الكربون. في معظم الأحيان تُستخدم مياه الأمطار في المراحيض ولتخفيف حاجة المبنى لمياه الشبكات المحلية، ولكن مياه الأمطار مع القليل من التصفية يمكن أن تُجمَع لتغطي كافة استخدامات منزل متواضع الحجم. باستخدام الجاذبية مع مضخة صغيرة ورمل أو مصفاة خزفية معاً يمكن لساكني المنزل استخدام المياه المصفاة للغسيل والطبخ والشرب وبالتالي عدم الإعتماد على شبكات المياه المحلية لتوزيع المياه مطلقاً (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص23).

ت- توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة:

تعتبر الطاقة الكهربائية ووسائل الاتصال المتعلقة بها حاجة أساسية وتزداد أهميتها كلما تقدمنا في العصر الحديث إلا أن الحالة التكنولوجية الراهنة تتطلب استثماراً حكومياً ضخماً في تحسين نظم التوزيع المركزية

القديمة وغير الكافية. استخدام مصادر الطاقة المحلية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وغيرها تتجاوز كل استثمارات القطاع العام. وإضافة إلى ذلك عند الانتقال إلى نظام لامركزي يظهر الاستخدام الاستراتيجي للتيار المتناوب والتيار المستمر الذي يضمن الاستخدام الأمثل للطاقة الكهربائية، فالطاقة الكهربائية اللامركزية تتيح الفرصة لعيش الحياة الحديثة في كفاءتها القصوى. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص24).

ث - تجميع المياه المنزلية المستعملة لسقاية المحاصيل الغذائية:

إن تجميع المياه المنزلية المستعملة (المالحة) ليس جديداً، فالعديد من المباني الحديثة تستخدم المياه المنزلية المستعملة مرة أخرى في المراحيض ولكن بعد تصفيتها فتبدو صافية. هذا النوع من أنظمة التصفية تزيل العناصر الغذائية القيمة التي يمكن استخدامها في سقاية المحاصيل الزراعية وغيرها من النباتات. فالأنظمة الزراعية لا تصفّي المياه من خلال الوسائل الطبيعية فقط، بل تعمل أيضاً على تصفية وتنقية الهواء وتوفير جميع أنواع المواد الغذائية من التين والطماطم والريحان والكثير غيرها. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص25).

ج- علاج مياه الصرف الصحي محلياً:

منذ آلاف السنين قام البشر ببناء شبكات صرف صحي هائلة لنقل كافة نفايات الصرف الصحي إلى نقطة واحدة تحت الأرض. وبعدها إما يتم رمي النفايات في البحر أو تمريرها عبر منشآت معالجة ضخمة ومن ثم رميها في البحر. تشكل هذه العملية تحدياً كبيراً على مستوى البلديات ولكن على المستوى المنزلي يمكن استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ضمن خطوط معالجة خاصة في العائلة الواحدة كمصدر لسقاية المسطحات الخضراء وبعض المحاصيل الغذائية، ثم بعد ذلك تعود بشكل غير مؤذي إلى البيئة من خلال عملية النتح. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص25).

ح- البناء باستخدام مواد مُعاد تدويرها:

إن تحديد المسافة بين مواد البناء وموقع البناء هو أحد المعايير المشتركة لقياس درجة فعالية المنشأة المعمارية، وهذا يعني أن المواد المحلية هي الأفضل، أي أن كمية المواد المعاد تدويرها أو المستدامة يمكنها خفض كمية النفايات. وقد حدد فريق Earthship Bioteecture إطارات السيارات والقوارير البلاستيكية والعلب المعدنية كأفضل أنواع القمامة التي يمكن إعادة تدويرها لاستخدامها في عملية البناء، حيث يُعد استخدام المواد التي كانت ستذهب مباشرةً إلى مكب النفايات أمراً مسؤولاً وفعالاً من حيث التكلفة عندما يصمّم المبنى ويشيد بشكل جيد. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص 25).

3. أنظمة تقييم الاستدامة:

3-1- مفهوم أنظمة التقييم:

تعد أنظمة وبرامج تقييم استدامة المباني هي الوسائل التي تقوم بتحويل موضوع المباني المستدامة من مبادرات تطوعية إلى سياسات عامة واجبة النفاذ، وهذه الوسائل توفر طريقة لتصميم وتشيد مباني جديدة وفقاً للسياسات المستدامة ولتصبح جزءاً من حل المشكلات البيئية.

ويمكن تقسيم أهداف تقييم المباني المستدامة إلى نوعين، النوع الأول قصير المدى وهو لإخبار متخذ القرار بالتأثيرات البيئية المتوقعة والمخاطر المحيطة بمشروعات التنمية المقترحة، أما النوع الثاني هو الهدف بعيد المدى، ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق اليقين بأن مشروعات التنمية المقترحة لا تضر بالأنظمة البيئية أو أحد المصادر الحرجة بالبيئة والتي بدورها تؤثر على أسلوب الحياة ومعيشة المجتمعات الذين يعتمدون على تلك المصادر في حياتهم. ولكن لتطبيق مبادئ الاستدامة كان لابد من وضعها في إطار محدد وواضح حتى يمكن تطبيقها على المباني ولذلك قامت العديد من الدول بعدة محاولات لوضع أنظمة لتقييم استدامة المباني وأدائها البيئي، وتضمنت هذه الأنظمة

مجموعة من المحددات والمعايير والمتطلبات الإلزامية ولكلٍ منها عدد من النقط لتسهيل عملية التقييم، ومن خلال هذه النقاط يمكن معرفة مدى مطابقة أداء المبنى أو عدم مطابقته للمعايير المحددة ومدى مقارنته للمتطلبات النموذجية بنظام التقييم، ونتيجة ذلك نتمكن من قياس مدى نجاعة أو فشل أداءه البيئي. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص26).

3-2- أهداف أنظمة التقييم:

تهدف أنظمة التقييم للوصول إلى أفضل أداء للمباني وتشجيع إنشاء المباني المستدامة وتقليل الآثار السلبية للمبنى على البيئة وضمان أفضل ممارسة بيئية ودعم الاستثمار بتحفيز الطلب على المباني المستدامة في إطار تحسين الأثر البيئي لعمليات الأعمار من حيث الإنشاء والتشغيل والصيانة وتحقيق راحة وصحة الأفراد ووضع معايير ومستويات لعلاقة المبنى مع البيئة تفوق تلك التي تتطلبها الأنظمة التقليدية. كما تساعد مناهج التقييم على عمل تدرج محدد لتصنيف المباني من حيث أفضليتها في التعامل مع البيئة مما يخلق نظام لمقارنة المباني مع بعضها البعض لخلق روح التنافس في الأداء البيئي لها. (فاطمة الزهراء خيثر، نورية هاشمي 2019، ص32).

3-3- أنواع أنظمة التقييم:

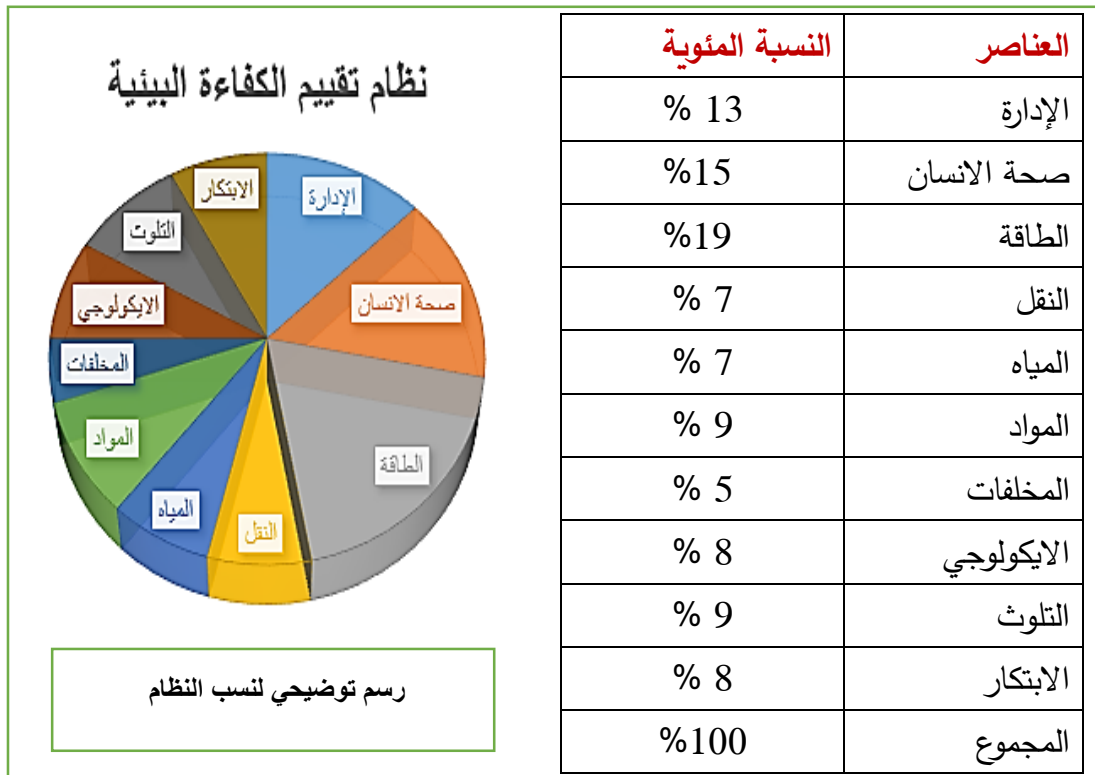
إن لكل تخصص مؤشرات وإستراتيجيات يعتمد عليها في تحليله للمفهوم وفق ما يسمح له بالإجابة عن أسئلته الخاصة. وهذا ما ينطبق على مجال العمران حيث أنه تم تأسيس العديد من أنظمة الإستدامة العمرانية والتي تتضمن جملة من المبادئ والمؤشرات المطلوبة من أجل الوصول لعمران يحقق الكفاءة البيئية وكذا الحد من الآثار السلبية للعمران على البيئة الطبيعية من أجل الوصول لأفضل الحلول البيئية وفق التكنولوجيا المتاحة، لذا اعتبرت أنظمة تقييم الإستدامة كمرجعية من أجل إنتاج عمران مستدام ولتقييم العمران الحالي، وتوجد العديد من أنظمة التقييم حول العالم، ومنها:

3-3-1. نظام تقييم الكفاءة البيئية للمباني بالمملكة البريطانية (BREEM)

هو اختصار لـ: Building Research Establishments Environment Assessment Method

صدر عام 1988، وتم تصميمه بواسطة هيئة أبحاث المباني البريطانية The Buliding Research Establishments ويهدف إلى تقييم النسبة لكل من المباني القائمة والمباني الحديثة. (مراد دغاش، وهابي

(السعيد، 2022، ص35)

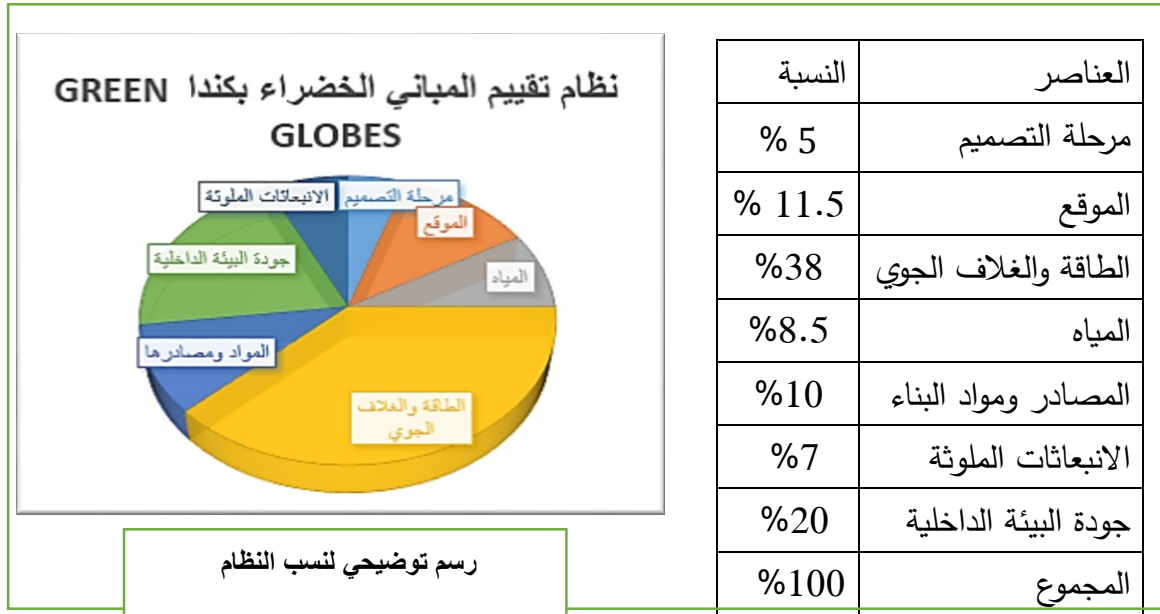


الجدول (01): عناصر التقييم لنظام تقييم الكفاءة البيئية للمباني breem

المصدر: مراد دغاش، وهابي السعيد، 2022

3-3-2. نظام تقييم المباني الخضراء بكندا Green Globes

أصدر هذا النظام عام 2004 في كندا وهو عبارة عن مزيجين نظامي GREEN LEAF, BREEM ، وتم تطويره بواسطة مبادرة المباني المستدامة Green Building Institute لتطبيقها في كندا وهو عبارة عن برنامج حاسوبي يهدف إلى تعليق مبادئ الاستدامة في الإنشاء وهو نظام شمولي يصلح لجميع أنواع المباني سواء كانت قائمة أو جديدة من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الخاصة بالمبنى ب (نعم أولاً). بهدف تقييم الأداء البيئي للمنشأ. (مراد دغاش، وهابي السعيد، 2022، ص37)



الجدول (02): عناصر التقييم لنظام تقييم المباني الخضراء بكندا GREEN GLOBES

المصدر: مراد دغاش ووهابي السعيد، 2022

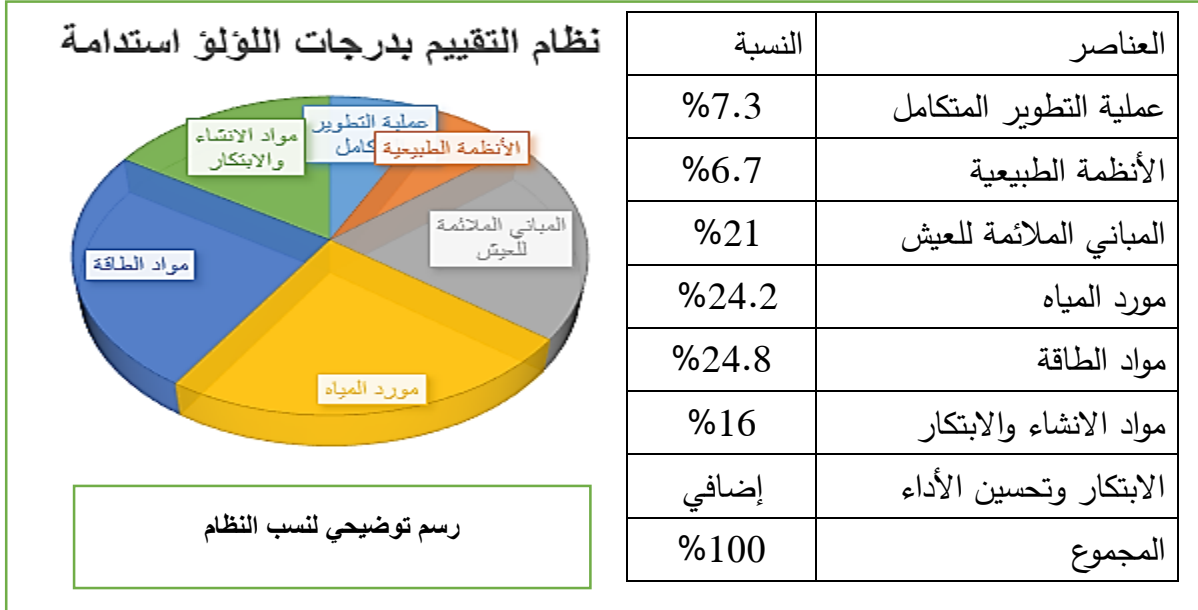
3-3-3 نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ استدامة دولة الإمارات العربية المتحدة ESTIDAMA

أصدر نظام التقييم اللؤلؤة في إبريل 2010 وبعد مبادرة قام بتطويرها مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني عام 2008 الإرساء رؤية أبو ظبي 2030 في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، تقوم على أساس الاستدامة باعتبارها أساسا لكل تطور يطرأ على تلك الإمارة ويجسد القيم والمثل والظروف الخاصة بدولة الإمارات

العربية المتحدة من خلال "نظام درجات اللؤلؤ" الذي يرسخ مكانة أبو ظبي إقليميا ودوليا في مجال التطور الحضري المستدام ويتيح لأبو ظبي والمنطقة بأسرها نظاما لقياس الاستدامة غير مرتكزاتها الأربيع الاقتصاد-

البيئة- الثقافة - المجتمع. (مراد دغاش، وهابي السعيد، 2022، ص37)

عناصر التقييم لنظام التقييم بدرجات اللؤلؤ استدامة.



الجدول (03): عناصر التقييم لنظام التقييم بدرجات اللؤلؤ استدامة

المصدر: مراد دغاش ووهابي السعيد، 2022

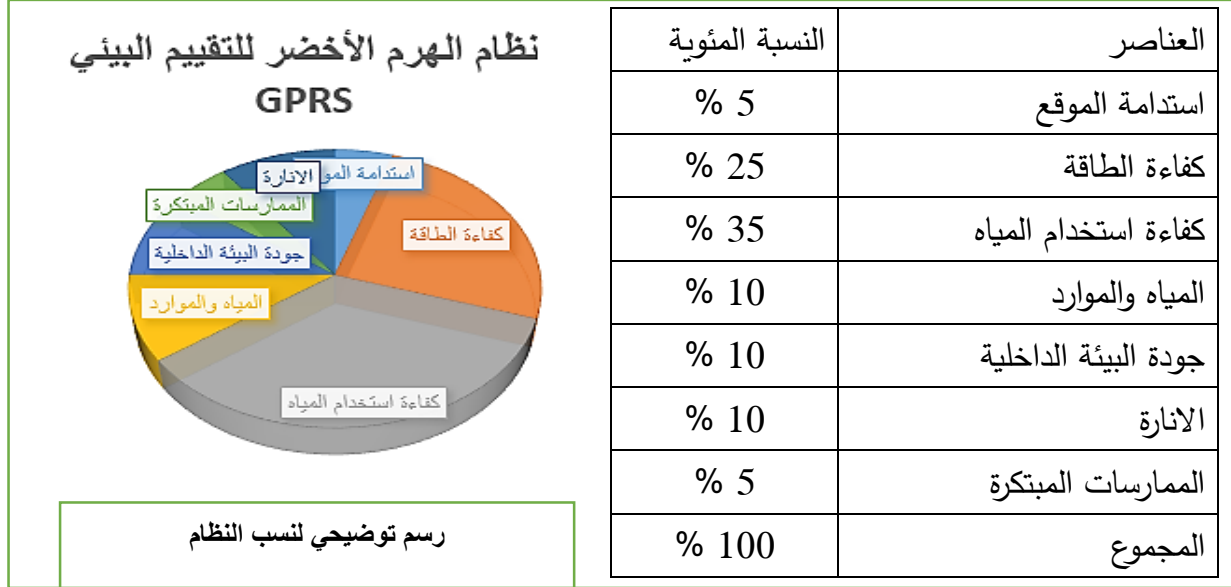
3-3-4. نظام الهرم الأخضر للتقييم البيئي بجمهورية مصر العربية

The Egyptian Green Pyramid Rating System (GPRS)

أصدر في أبريل 2010 وبعد مبادرة قام بها المجلس المصري للعمارة الخضراء Establishment of Egyptian Green Building Camel في يناير 2009 ويهدف إلى توفير مرجعية للممارسات الجيدة التي تمكن المصممين والإنشائيين على انقاذ القرارات المنطقية التي تقلل من الاثر البيئي وكذلك لزيادة

بالمباني الخضراء المستدامة وإيجاد الحوار الواعي مع الأطراف المعنية والمساهمة في توسيع نطاق النقاش

حول المباني الخضراء على مدى السنوات القادمة. (مراد دغاش، وهابي السعيد، 2022، ص38)



الجدول (04): عناصر نظام الهرم الأخضر GPRS

المصدر: دغاش مراد وهابي السعيد، 2022

3-3-5- نظام الريادة والطاقة في التصميم البيئي: (LEED)

LEED وهو اختصار لـ Leadership in Energy and Environmental Design، صدر عام

1998 وتم تطويره بواسطة شركة المجلس الأمريكي للبناء الأحمر، USBC، وهي هيئة تطوعية غير

حكومية تهدف الى تحقق أهداف الاستدامة وبعض المعايير القياسية الدولية.

وهو نظام معترف به دولياً بأنه مقياس تصميم وإنشاء وتشغيل للمباني عالية الأداء البيئي، ومؤشر للعمارة

الخضراء عالية الكفاءة. حيث يُقيّم ويقاس أثار أي منشأة وأداءها، من خلال مجموعة من النقاط منها

استدامة الموقع وتوفير الطاقة والكفاءة المائية والمواد والموارد وتحسين البيئة الداخلية والتصميم والابتكار،

ويتم تطويره بشكل دوري ليوائم الاحتياجات المتغيرة للبيئة .

وقد صدرت عن هذا النظام عدة نسخ ابتداء من المباني الحديثة إلى المباني القائمة وصيانتها وصولاً إلى المنازل والأحياء المستدامة، وعلى الرغم من أن هذا النظام بدأ في الولايات المتحدة إلا أنه تم تسويقه على

مستوى العالم بشكلٍ كبير ليصبح الآن واحداً

من أشهر الأنظمة التي تقوم بتقييم أداء

المبنى من خلال المعايير التي تؤدي إلى

تقليل تأثيره على البيئة وإطالة عمره

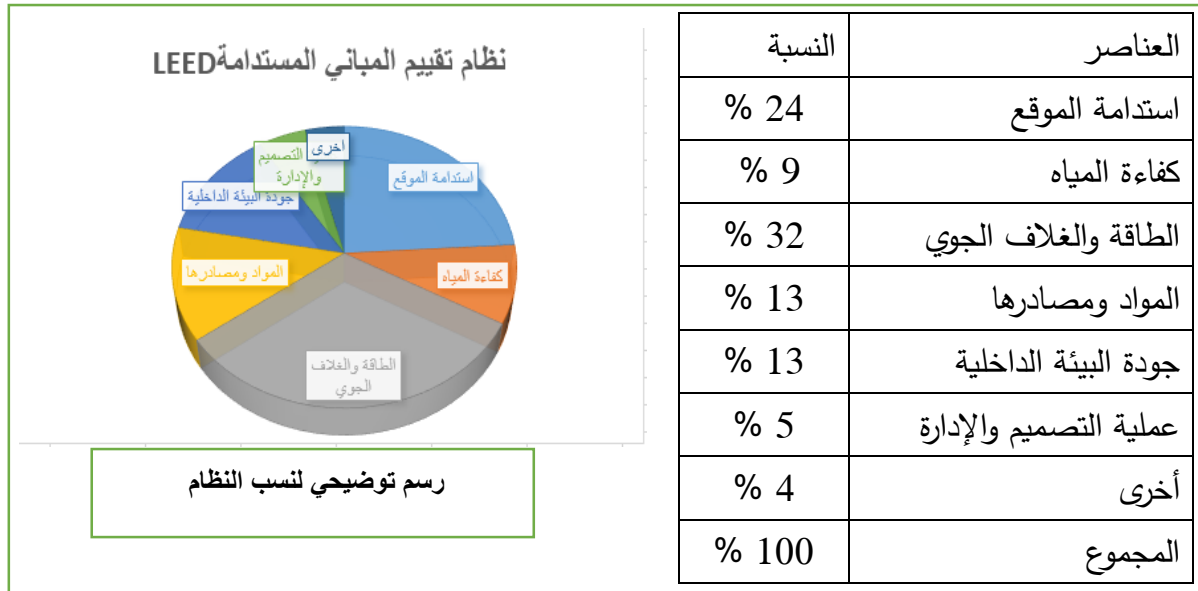
الاقتصادي وتوفيره للبيئة

الصحية لسكانه. (مراد دغاش،

وهابي السعيد، 2022، ص 39)



الشكل (05): نظام الريادة والطاقة في التصميم البيئي
المصدر: <https://www.jardinsdebabylone.fr/blog/certification-leed/>



الجدول (05): عناصر التقييم لنظام تقييم المباني المستدامة LEED

المصدر: دغاش مراد وهابي السعيد، 2023

وتم إطلاق النسخة المطورة الثانية LEED V2 في 2000، ثم تلتها النسخة الثالثة LEED V3 عام 2005، وتم تطويره في عام 2009 وقد تم الإعلان على النسخة الرابعة LEED V4 عم 2012، وقد تضمنت تطورا كبيرا بالمقارنة مع النسخ السابقة.

وتشمل الأبواب الرئيسية لفئات نظام LEED على ما يلي:

- **إستدامة الموقع (التوافق مع الموقع):** يهدف إلى إختيار مواقع وإستراتيجيات تصميم صديقة للبيئة، والبعد عن المحميات الطبيعية والمواقع البكر، وعن مصادر التلوث، وتشجيع زراعة المسطحات الخضراء. وفيه يحث البرنامج على آليات من شأنها تقليل التأثير السلبي للموقع على النظام البيئي.
- **كفاءة إستخدام المياه:** يهدف إلى الإستخدام الرشيد للمياه والحفاظ عليها، ويشجع البرنامج على كفاءة الإستخدام الأمثل للمياه بداخل المبنى وخارجه لتقليل إستهلاك مياه الشرب.
- **كفاءة استخدام الطاقة:** تساعد على تحقيق كفاءة أفضل لأداء الطاقة لكامل المبنى.
- **كفاءة استخدام المواد والموارد:** يهدف هذا المعيار إلى إستخدام مواد بناء مستدامة، وتشجيع إستخدام المواد ذات التأثير البيئي المنخفض على مدار دورة حياتها.
- **جودة البيئة الداخلية:** تهدف إلى تحسين البيئة الداخلية من خلال مسكن مريح وصحي، وتوفير الراحة الحرارية، وسرعة الهواء ومستوى الصوت والإضاءة. ويشمل البابان الأخران الإضافيان على:
 - **الابتكار:** الإبداع في التصميم وخلق أفكار جديدة في التصميم البيئي.
 - **أولوية الإقليم**

وفي نوفمبر 2013. سُمح لـ LEED V.4 بالاختيار بين LEED 2009 وLEED V.4 أكتوبر 2016، وبعد هذا التاريخ. يتم تسجيل المشاريع الجديدة في النظام الجديد (LEED V.4).

(Rasha A. Mousa, Alshomaa A. Farag, 2006.p574) ، "نظام التصنيف للبناء الجديد هو

أكثر إرشادات الدرجات شيوعًا في شهادة LEED. وفقًا للمراجعة الأخيرة لمبدأ LEED التوجيهي "

، و نظام الريادة في الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة

LEED 2009 for New Construction and Major Renovations (LEED-CN)

يتميز بما يلي:

الرقم	الأبواب	أهداف المعيار	البنود	النسبة المئوية	النقاط	النسبة المئوية
01	استدامة الموقع	- اختيار مواقع واستراتيجيات تصميم صديقة للبيئة. - والبعد عن المحميات الطبيعية والمواقع البكر. - البعد عن مصادر التلوث، وتشجيع زراعة المسطحات الخضراء.	14	28.6%	26	23.6%
02	كفاءة استخدام المياه	- الاستخدام الرشيد للمياه والحفاظ عليها. - الاستخدام الأمثل للمياه بداخل المبنى وخارجه لتقليل استهلاك مياه الشرب.	3	6.1%	10	9%
03	كفاءة استخدام الطاقة	- تحقيق كفاءة أفضل لأداء الطاقة لكامل المبنى.	6	12.2%	35	31.8%
04	كفاءة استخدام المواد والموارد	- استخدام مواد بناء مستدامة.	8	16.4%	14	12.6%

				- استخدام المواد ذات التأثير البيئي المنخفض على مدار دورة حياتها.		
05	جودة البيئة الداخلية	15	30.6 %	15	- تحسين البيئة الداخلية من خلال مسكن مريح وصحي - توفير الراحة الحرارية، وسرعة الهواء ومستوى الصوت والإضاءة.	13.6 %
الأبواب الإضافية						
06	الإبداع في التصميم	2	4.1 %	6	- الإبداع في التصميم وخلق أفكار جديدة في التصميم البيئي.	4.5 %
07	أولوية الإقليم	1	2 %	4	- تحقيق الاعتمادات التي تتناول الأولويات البيئية المحددة جغرافيا.	3.6 %
	المجموع	49		110		

الجدول (06): عدد البنود والنقاط التي يمنحها كل باب من أبواب نظام LEED V.4
المصدر: LEED 2009 for New Construction and Major Renovations Rating

ويلزم تحقيق الاشتراطات الإلزامية للأبواب الأساسية، والحد الأدنى من النقاط للحصول على الاعتماد، ويتم منح شهادة الليد (LEED) للمبنى إذا تحققت به هذه البنود، من خلال أحد المستويات الثلاثة (البلاتيني، الفضي، الذهبي) ، وتقاس هذه المستويات من 100 درجة.

الرقم	المستوى	الدرجة
	البلاتيني	80 فما فوق
	الذهبي	79 - 60
	الفضي	59 - 50

الجدول (08): مستويات تقييم نظام LEED V.4
المصدر: LEED 2009 for New Construction and Major Renovations Rating,p15

الخلاصة:

إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء؛ وهدفها الجوهرى النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها. وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

ولقد ظهر اتجاه الاستدامة ردا على عدد من المشاكل الهامة لعلاقة المبنى مع البيئة، وهو اتجاه عمراني يتضمن عددا من المبادئ البيئية الهامة كاحترام الموقع والحفاظ عليه و الانسجام مع خصائصه، ولتحقيق الاتزان بين المبنى والبيئة ظهرت أهمية التقييم البيئي للمباني وتزداد الحاجة إليها وإلى انتشار الالتزام بها. إن هذه الأنظمة أو مناهج التقييم البيئي تتضمن مجموعة من الأسس والمؤشرات المطلوبة من أجل الوصول لأفضل الحلول البيئية وفق التكنولوجيا المتوفرة والمتاحة، ومنه يمكن إعتبار أنظمة تقييم الإستدامة كمرجعية يُستند عليها في إنتاج عمران مستدام أو تقييم العمران الموجود، فهذا التقييم يساعد على وضع أسس ومعايير تحدد علاقة المبنى مع البيئة التي يراد الوصول إليها.

إن الاستدامة التي تحاول أنظمة التقييم الحالية الوصول إليها هي الاستدامة التي تحاول أن تحقق أفضل الممارسات المستدامة المتاحة حاليا، وقطاع العمران أحد القطاعات المعنية بهذا المفهوم وتطوراته.

الفصل الثاني: طبيعة العمران في المدينة الصحراوية

❖ مقدمة.

❖ العمران التقليدي في المدينة الصحراوية.

❖ ملامح العمران الحديث في المدينة الصحراوية.

❖ الخلاصة

مقدمة:

كان التعمير في المدينة الصحراوية ولا يزال له خصوصية تعكسها الظروف الطبيعية والبيئية والاجتماعية، هذه الخصوصية أفرزت في فترة زمنية معينة توجهها عمرانيا ذو خصائص تقليدية من تخطيط وتصميم يتكيف مع الظروف المناخية لهذه البيئة، وأخذ بعين الاعتبار البعد الديني والثقافي لسكان الصحراء سواء من الناحية العمرانية أو المعمارية.

إلا أن هذا التوجه لم يبقى هو السمة المميزة للتعمير فيها، وإنما أخذت المدينة الصحراوية توجهها

آخر وصف بالحديث في تخطيطه وتصميمه، وفي مكوناته ومرجعياته، لتكون بذلك المدينة الصحراوية تحمل في مجالها مجموعة من التوجهات العمرانية.

1- العمران التقليدي في المدينة الصحراوية:

نظرا للمناخ الذي يسود المناطق الصحراوية وكذا موقعها الجغرافي ظهر لنا نمط عمراني مميز خاص يتماشى مع طبيعة المناخ الصحراوي، يطلق عليه القصر نسيجه كتلة موحدة ومتجانسة تربط بين أجزاءها شبكة ممرات معقدة تأخذ شكل شرايين وتتوسط واحات النخيل، كما يمكن اعتبار نسيج القصر كوحدة متكاملة تتصل بالوسط الخارجي عن طريق الأبواب أحدهما يستعمل الدخول والآخر الخروج تفتح وتغلق في مواقيت متعددة، حيث تغلق عندما ينادي المؤذن للصلاة في المساء ماعدا باب واحد يفتح ويغلق تبعا لمواقيت أخرى.



الصورة (01): نموذج للعمران التقليدي (قصر تماسخت)
المصدر: الباحثان، 2023

1-1- عناصر التكوين للعمران التقليدي في المدينة الصحراوية:

1-1-1- الواحة: تعتبر فضاء للعلاقات الاجتماعية موقعها يأخذ في الحسبان الجانب الطبوغرافي للأرض وهو الموقع المنخفض عن القصر حيث يتسنى سير الماء الجاري من الفقارة والمار بالقصر، ولا يقتصر دورها على الوظيفة الاقتصادية، فهي تتشكل من مجموع الملكيات الزراعية للعائلات والأسر تقع بالقرب من القصر. (زهرة، بوعلاوي، 2016، ص23)



الصورة (03،02): الواحة في المدينة الصحراوية (أدرار)

المصدر: الباحثان، مارس، 2023.

1-1-2- السور: يحيط بالمجمعات السكنية ارتفاعه يصل إلى ستة أمتار وقد يزيد عن ذلك مستطيل

حسب نوع القصر والمدة الزمنية التي شيد فيها، فقد عرفت هذه السمة المعمارية في المدينة الصحراوية

(القصور) لعدم وجود جبال تحصينيه بالمنطقة.



الصورة (04): السور في المدينة الصحراوية (أدرار)

المصدر: الباحثان، مارس، 2023.

1-2- العناصر العمرانية للعمران التقليدي في المدينة الصحراوية:

1-2-1- المسجد: يعتبر أهم عنصر فهو يمثل المركز الديني والروحي في القصر، وما يعكس هذه

الأهمية هو حجمه وموقعه ومأذنته الشامخة ذات الشكل الهرمي

1-2-2- الرحبة: هي عبارة عن ساحة عمومية وسط القصر وهي بمثابة مركز حيوي ومجال عمومي حر، تحيط به البنايات المجاورة وهي بمثابة الموزع الحركي والمجالي للقصر وتنظم مجالاته المتعددة بصفتها تؤدي إليها جميع الممرات. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 24)

1-2-3- الأزقة: هي ممرات تؤدي إلى مختلف أحياء وفضاءات القصر كالمسجد والساحة العمومية، وهي عبارة عن مجالات خطية عمومية تلعب دور المنظم والمؤدي للمساكن وهي نوعان أزقة عمومية نافذة وأزقة نصف عمومية غير نافذة مؤدية إلى الديار المنفتح عليها فقط تتخللها تقوب لإضاءتها وإرشاد المارة.



الصورة (06،05): الأزقة في العمران التقليدي في المدينة الصحراوية.
المصدر: الباحثان، مارس، 2023.

1-2-4- الشوارع:

تعد من العناصر الأساسية في تشكيل هيكل القصر؛ وشريان الحياة وسبيل الحركة بها، تتميز بكثرة الالتواء والضيق التي تشكل متاهات مضللة وتعتبر من المكونات الأساسية للقصر وتمثل عناصر الربط بين أجزائه وجميع هذه الطرق لا تتخذ شكلاً منتظماً (دائرياً، مستقيماً) إذ تتبع شكل التجهيزات غير المنظمة. (فاطمة الزهراء بن ساحة، 2021، ص 34)

1-3- الخصاص المعمارية للمسكن التقليدي بالمدينة الصحراوية:

1-3-1- المسكن:

يأخذ المسكن شكلا غير منتظم مفتوح نحو الداخل على حوش سماوي وهو بمثابة الهيكل والمنظم لفضاءاته الداخلية (غرف، مطبخ، سطح...)، إذ يمكن للساكين التواصل والترابط الاجتماعي له مخطط تقليدي، مساحة البيت ما بين (140م² الى 300م²). (زهرة بوعلاوي، 2016، ص23)



الصورة (07): نموذج للمسكن التقليدي في المدينة الصحراوية
المصدر: الباحثان، مارس، 2023.

1-3-2- الواجهات: تعتبر الواجهات العمرانية انعكاسا حقيقيا للتخطيط الاجتماعي، فجاءت الواجهات في شكل فتحات عالية وضيقة وهذا للانفتاح المسكن على الداخل، فهي منسجمة إلى حد بعيد مع المقياس الانساني، حيث تبدو الفتحات مرتفعة لمنع الرؤية نحو الداخل، والأبواب منخفضة، وهذا من أجل توفير حرمة المسكن. (زهرة، بوعلاوي، 2016، ص23)



الصورة (10،09،08): واجهات لمساكن تقليدية في المدينة الصحراوية
المصدر: الباحثان، مارس، 2023.

1-3-3- ارتفاع المباني: بالنسبة الارتفاعات المباني في المنطقة الصحراوية القديمة، ويشار إلى أن

أغلبية المساكن الموجودة في المدينة هي مساكن ذات طابق أرضي. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص24)

1-3-4- فتوحات التهوية: تتأثر فتوحات التهوية بالمناخ السائد في المنطقة فتجدها غير متسعة لأن

أشعة الشمس القوية تمنع استغلال مثل هذه الفتحات المكشوفة في ممارسة الأنشطة المختلفة إلا إذا ظللت

كلها أو جزء منها بواسطة الأبنية أو صفوف الأشجار كما يتحكم في حجمها الجانب الديني (الحرمة)

خصوصا التي تطل على خارج المسكن. (زهرة، بوعلاوي، 2016، ص20)



الصورة (13،12،11): فتحات التهوية

المصدر: الباحث، 2023

1-4-العناصر المكونة للمسكن الصحراوي:

1-4-1-المدخل (العتبة): وتعتبر كمدخل وتوضح اختلاف المستوى بين الداخل والخارج، وكحد فاصل

بين المجال الخاص والعمومي. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص24)



الصورة (14): العتبة (مدخل المسكن)

المصدر: الباحثان، 2023

1-4-2- دار الضياف: ويكمن دورها في استقبال الضيوف وتأتي مباشرة بعد المدخل. (مرجع سابق

، 2016، ص24)

1-4-3- السقيفة: هي مجال يأتي بعد المدخل الرئيسي للمنزل ويكمن دورها في كسر الرؤية من

الخارج. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص24)



الصور (15،16): العنصر المعماري السقيفة في المسكن التقليدي في المدينة الصحراوية

المصدر: الباحثان، 2023.

1-4-4- الرحبة: وهي مجال يتوسط المسكن لها خصوصية تهوية المسكن وتنظيم هيكلته الداخلية، كما تعتبر مكان لمختلف الأنشطة التي تقوم بها ربات البيوت. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 24)



الصورة (17): فضاء الرحبة في المسكن التقليدي
المصدر: الباحثان، 2023.

- 1-4-5- المطبخ: هو مجال لتحضير مختلف الوجبات الغذائية. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 24)
- 1-4-6- الغرف: وهي غرف متعددة الاستعمال كالجلوس والنوم. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 24)
- 1-4-7- المخزن: هو مكان يتم فيه تخزين معدات ليست دائمة الاستعمال. السلم (المصعد) مرتبط مباشرة مع الرحبة يسمح بالانتقال من المكان الأرضي إلى السطح. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 24)
- 1-4-8- السطح: هو مجال موجود في أعلى المنزل مفتوح إلى الهواء مباشرة ويستعمل عادة للنوم في فصل الصيف عند اشتداد درجة الحرارة وبعض الاستعمالات اليومية. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص 25)



الصورة (18): السطح في المسكن التقليدي
المصدر: الباحثان، 2023.

1-4-9- العلي (غرفة فوق السطح): يستعمل كمخزن للأفرشة في فصل الصيف بعد النوم عليها ليلا .

(زهرة بوعلاوي، 2016، ص25)

1-4-10- الكنيف: هو مراحض تقليدي يوجد فوق السطح ويتصل مباشرة مع الأرض. (زهرة بوعلاوي

، 2016، ص 25)



الصورة (19): الكنيف (المراحض)
المصدر: الباحثان، 2023.

1-4-11-الزريبة: هو فضاء مخصص لتربية الغنم (الماشية) وتكون بجوار الكنيف وذلك لتسهيل عملية

جمع الفضلات وإخراجها إلى الأراضي الزراعية. (زهرة بوعلاوي، 2016، ص25)



الصورة (20): الزربية
المصدر: الباحثان، 2023.

1-5-5- خصائص العمران التقليدي في المدينة الصحراوية:

1-5-1- الوظيفة: يتميز نسيج المدينة الصحراوية القديمة بالتكامل في الوظائف فلكل عنصر دوره الخاص فالمسجد (الجامع) يقوم بالوظيفة الدينية والتعليمية. (شهرزاد، دباغ، 2017، ص 33)

1-5-2- الانسجام: يعد نسيج المدينة الصحراوية ذو التركيبة العمرانية المتكاملة مجال وظيفي بانسجام تام بين الجزء والكل (الخاص والعام) وفق تدرج هرمي فالوحدة الأساسية لبناء النسيج "الدار" الموجه نحو الفضاء الداخلي المركزي (الحوش) المفتوح إلى السماء، مشكلة بذلك واجهة داخلية مستمرة على الفضاء الخارجي، وبتجمع هذه الأدوار تنشأ وحدة الجوار بفراغها الخاص المتمثل في الدرب ومن مجموع هذه الوحدات يتكون الحي الذي يشترك في فراغ خاص يسمى الرحبة (شهرزاد، دباغ، 2017، ص 33)

1-5-3- المركزية: تعتبر من أهم المميزات التي تميز نسيج المدن الصحراوية، حيث يوجد فضاء مركزي تلتقي حوله جميع مجالات النسيج والذي يكون غالبا المسجد أو السوق، في تأثير عنصر معين من مركز معين على الأنحاء والضواحي، وهي مفهوم ترابي للخدمات والجاذبية حسب "كريستال ر1933م" متعلقة بقوة الجذب والإشعاع لهذا العنصر معتمدا على الفاعلية والاتصالية لهذا القطب المركزي والعنصر يمكن أن يكون مركز حضري، تجهيز يجمع عدة تخصصات (مركز تجاري، ثقافي، مصرفي...) والاتصالية عامل أساسي وضروري لتحقيق المركزية. (شهرزاد، دباغ، 2017، ص 33)

2- ملامح العمران الحديث في المدينة الصحراوية:

تتميز المدن الصحراوية في المرحلة الحديثة بمزيج من الأشكال والأنماط المعمارية والعمرانية المتباينة والبعيدة كل البعد عن البيئة والاحتياجات الإنسانية والاجتماعية وهذه التشكيلات نمت نمو عشوائيا في كل مكان وأخذت أشكالا مختلفة (زهرة، بوعلاوي، 2016، ص 25)

2-1- خصائص العمران الحديث



2-1-1- ارتفاع المباني: ارتفاع

المباني الحديثة لم يكن هناك عدد الطوابق محدود بل هناك عدة طوابق يصل الى ثلاث طوابق بحيث أن ارتفاع الطابق الواحد يصل الى 3متر (اميرة حدوش وامينة، مشته، 2020، ص34)

الصورة (21): مسكن ذو طابقين

المصدر: الباحثان، 2023

2-1-2- الطرق والشوارع: تتصف شوارع النسيج الحديث بأنها تتألف من شوارع متقاطعة مع بعضها البعض، وهي تختلف عن شوارع النسيج القديم من حيث عرضها واستقامتها وافتقارها إلى عناصر التظليل، هذا ما جعلها أكثر عرضة لأشعة الشمس المباشرة. (اميرة حدوش وامينة، مشته، 2020، ص34)



الصورة (22، 23، 24): الشوارع والتقاطعات

المصدر: الباحثان، 2023

2-1-3- مواد البناء: مواد البناء المستعملة في النسيج الحديث تتمثل في الحديد والأسمنت والطوب ولها سلبيات عديدة أهمها الكلفة العالية من الجانب الاقتصادي وعدم ملاءمتها للمناخ من حيث نقلها للحرارة إلى داخل المسكن، وهذا ما دفع بالسكان للجوء الى التكيف الصناعي "مكيفات هوائية" ونجد أيضا استعمال:

2-1-3-1 الخرسانة وهي خليط من الرمل + الحصى + الاسمنت + الماء وتستعمل للبناء.

2-1-3-2 الخرسانة المسلحة: وهي خليط من الرمل الاسمنت + الحصى + الماء + الحديد) وتستعمل في بناء الهياكل مثل الروافد والأعمدة والأساسات ولهذه المواد عدة مزايا أهمها:

مقاومة النقل، مقاومة الرطوبة، توصيل حراري عالي. (اميرة حدوش وامينة، مشتهة، 2020، ص35)

2-2- مميزات المسكن الحديث: يمتاز بالخصائص التالية

- اقتصار المساكن على الوسائل الحديثة في البناء مثل: الاسمنت، الحديد... الخ.
- توفر مختلف الشبكات مثل الغاز والماء والكهرباء.
- الاعتماد على التصميم الإنشائي الاعمدة والروافد .
- استعمال الغرف حسب الوظيفة.
- تتماشى مع متطلبات الحياة. (مرجع سابق ص36)

الخلاصة:

إن البناء في المناطق الصحراوية له خصوصية تعكسها مقتضيات المناخ المميز لها، واستناد لهذه المرجعية المناخية فلقد استطاع العمران التقليدي بكل خصائصه العمرانية والمعمارية أن يتكيف مع الظروف البيئية الصحراوية كالاكتفاء على المواد المحلية الصديقة للبيئة، وكذا في مرجعته الثقافية والاجتماعية التي تعكس خصوصية هذا المجتمع الصحراوي، فكان بذلك عمرانيا متوافقا مع هذه البيئة ولتطلبات مجتمعها وفقا لكثير من الدراسات التي ثمنت هذا العمران في خصائصه ومكوناته.

إلا أنه ومع السياسة العمرانية التي اتخذتها الجزائر أصبحت المدينة الصحراوية مجالا مفتوحا لتوجهات عمرانية حديثة تختلف في تخطيطها وتصميمها مما أفرز عنه الحاجة لوضع معايير تحترم خصوصية هذه البيئة الصحراوية.

الفصل الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 ومقارنته لنظام التقييم البيئي LEED NC

- ❖ مقدمة
- ❖ تقديم المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالموصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب.
- ❖ تطبيقات المرسوم لنظام LEED NC (Leadership in Énergie and Environnemental Design for New Construction and Major Renovations).
- ❖ خلاصة الفصل

مقدمة:

تلعب التشريعات دورا هام في جميع المجالات خصوصا في المجال العمراني او بالأحرى المشاريع العمرانية فالجزائر تتميز بمساحة شاسعة نتج عن هذه المساحة الشاسعة تنوع المناطق منها الساحلية والداخلية والصحراوية، حيث ان كل منطقة طابع عمراني خاص بيها يميزها عن باقي المناطق مما اوجب على المشرع الجزائري اصدار مجموعة من التشريعات التي من شأنها إعطاء خصوصية كل منطقة من جهة وحمايتها من جهة أخرى هذا بما يتماشى مع الظروف المحلية ، و من بين هذه التشريعات المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري والذي جاء بالتزامن مع ظهور الاستدامة وأنظمتها التقييمية للبناء فما مضمون هذا المرسوم وما مدى مقارنته لمعايير نظام (LEED NC) (LEED for New Construction and Major Renovation) وهو أحد أهم أنظمة التقييم .

1_ تقديم المرسوم التنفيذي 27/14 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية في ولايات الجنوب بالجزائر

المرسوم التنفيذي رقم 27/14 الصادر في 1 فيفري 2014 هو مرسوم تنفيذي صادر في الجزائر ويتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية المطبقة على ولايات الجنوب في البلاد. يهدف هذا المرسوم إلى تحديد المعايير والمواصفات الفنية التي يجب أن تلتزم بها المشاريع العمرانية والمعمارية في هذه الولايات. يعتبر المرسوم جزءًا من الجهود الحكومية لتنمية الجنوب الجزائري وتعزيز التنمية المستدامة في هذه المنطقة. وتهدف المواصفات العمرانية والمعمارية المحددة في المرسوم إلى ضمان تطوير بنية تحتية عالية الجودة وتحقيق التوافق المعماري في المشاريع العمرانية. حيث يحتوي 19 مادة، والملحق الذي يضم 42 مادة (أنظر الملحق رقم 2).

2_ المرسوم وأوجه تطبيقاته لبنود نظام تقييم المباني الجديدة LEED NC:

2_1_ استدامة الموقع:

وتعني استدامة الموقع بناء المباني بطريقة فعالة هدفها الأساسي الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثير البيئي مع مراعاة الاستخدامات وسهولة الوصول للخدمات الأساسية والمواصلات العامة باختيار موقع مثالي للمشاريع، وعدد بنوده 15.

لقد أشار المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 والمتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على الولايات الجنوبية ضمن المواد التي اهتمت باستدامة الموقع ووسائل النقل من خلال البنود (09.08.07.06.05.03.02)

رقم البند	معايير برنامج تقييم الاستدامة	النقاط المعتمدة	أهداف تطبيق المعيار القيمة المكافئة المكتسبة				المرسوم التنفيذي رقم
			اجتماعي	اقتصادي	موارد	بيئي	
	استدامة الموقع	2					غير موجود
							موجود (ضمن المرسوم)
							جيد
							ضعيف
استدامة الموقع							
01	منع التلوث الناتج عن الاعمال الإنشائية	إلزامي					+
02	اختيار الموقع	1					+
03	الكثافة والاتصال المجتمعي	5					+
04	إعادة تطوير المناطق المستخدمة مسبقا والمناطق الملوثة	1					+
وسائل النقل							
	الاتصال بالموصلات العامة	6					+
05	استخدام الدراجات الهوائية	1					+
4	استخدام السيارات الصديقة للبيئة	3					+
(بنود)	أماكن انتظار السيارات	2					+
06	تطوير الموقع (حماية الموقع، زيادة المساحات المفتوحة)	2					+
07	إدارة مياه الامطار: التحكم النوعي والكمي	2					+
08	أثر الاحتباس الحراري للمواقع (المكشوفة والمغطاة)	2					+
09	التقليل من التلوث الضوئي	1					+
04	03	05	04	01	02	06	26
إجمالي عدد البنود (15 بند)							
رقم البند	معايير برنامج تقييم الاستدامة	النقاط المعتمدة	أهداف تطبيق المعيار القيمة المكافئة المكتسبة				المرسوم التنفيذي رقم
			اجتماعي	اقتصادي	موارد	بيئي	
	كفاءة استخدام المياه	2					غير موجود
							موجود
							جيد
							ضعيف
كفاءة استخدام المياه							
01	تخفيض استهلاك المياه	إلزامي					+
02	كفاءة استخدام المياه في الري	4					+
03	الابداع التكنولوجي المستخدم مع مياه الصرف الصحي	2					+
04	ابتكار وسائل جديدة لتخفيض استهلاك المياه.	4					+
04	00	00	00	04	04	00	10
إجمالي عدد البنود (04 بنود)							

2_2_ كفاءة استخدام المياه: كفاءة استخدام المياه هي مجموعة الإجراءات المتخذة للحد من استهلاك

المياه وتحسين كفاءة استخدامها من خلال بنوده المكونة من 04 بنود.

لم يشر المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري من خلال المواد الى معيار كفاءة استخدام المياه.

2_3_ كفاءة استخدام الطاقة:

جدول 2: كفاءة استخدام المياه
 المصدر: 2009، LEED for New Construction and Major Renovations Rating
 على مصادر الطاقة الاحتراس وتبني على البيئه حيث يحق الصى من من الإساج معابل أقل
 استهلاك مع تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الطاقية وتقليل التكاليف والتأثير البيئي واجمالي البنود
 .09

جدول 3: كفاءة استخدام الطاقة

المصدر: 2009، LEED For New Construction and Major Renovation Rating

رقم البند	معايير برنامج تقييم الاستدامة	النقاط المعتمدة	أهداف تطبيق المعيار القيمة المكافئة المكتسبة				المرسوم التنفيذي رقم		
			اجتماعي	اقتصادي	موارد	بيئي	غير موجود	موجود	موجود
كفاءة استخدام الطاقة									
01	التخطيط الأساسي لأنظمة الطاقة	إلزامي		+	+				+
02	الحد الأدنى لأداء استهلاك الطاقة	إلزامي		+	+			+	
03	تخطيط إدارة التبريد	إلزامي		+				+	
04	المستوى الأفضل لأداء استهلاك الطاقة.	19		+				+	
05	إمدادات الطاقة المتجددة	7		+	+	+			+
06	دراسة طاقة تشغيل المبنى	2		+	+				+
07	التأثير على الغلاف الجوي	2				+			+
08	القياسات والتدقيق	3		+				+	
09	الطاقة الخضراء	2		+	+	+	+	+	
إجمالي عدد البنود (09 بنود)		35	03	05	07	02	04	01	04

جدول (3): كفاءة استخدام الطاقة

المصدر: LEED for New Construction and Major Renovation Rating، 2009

في نص المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المحدد للمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري تم ابداء الاهتمام بمعيار كفاءة استخدام الطاقة من خلال البنود (09.08.04.03.02).

2_4_ كفاءة المواد والموارد:

وتعني كفاءة الموارد استخدامها بشكل فعال لتعزيز التنمية المستدامة وتعتبر جزءا هاما من جهود حماية البيئة وتحقيق التوازن بين احتياجات البناء والمحافظة على الموارد الطبيعية عدد بنودها 09.

رقم البند	معايير برنامج تقييم الاستدامة	النقاط المعتمدة	أهداف تطبيق المعيار القيمة المكافئة المكتسبة				المرسوم التنفيذي رقم	
			بيئي	موارد	اقتصادي	اجتماعي	موجود	غير موجود
		2					موجود	غير موجود
الإبداع في التصميم								
01	الإبداع في التصميم	3				+	+	
02	تفويض مختصين من نظام ليد	3	+	+	+			
إجمالي عدد البنود (بندين 02)		06	01	01	01	01	01	01

2_7_ أولوية الإقليم:

يقصد بمعيار أولوية الإقليم تحديد أولويات وخصوصية كل منطقة في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبمراعاة أولوية الإقليم يمكن تحقيق الاستدامة يحمل بند واحد.

رقم البند	معايير برنامج تقييم الاستدامة	النقاط المعتمدة	أهداف تطبيق المعيار القيمة المكافئة المكتسبة				المرسوم التنفيذي رقم.....	
			بيئي	موارد	اقتصادي	اجتماعي	موجود	غير موجود
		2					موجود	غير موجود
أولوية الإقليم								
01	أولوية الإقليم	4	+	+	+	+	+	
00	جدول (7): أولوية الإقليم المصدر: LEED for New Construction and Major Renovation Rating، 2009							

أشار المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المحدد للمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية لولايات الجنوب الجزائري الى اهتمامه بمعيار أولوية الإقليم من خلال بنده.

خلاصة:

ان المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات لولايات الجنوب الجزائري هومن أهم المراسيم المنظمة للعمران الجزائري اذ يولي استثناءات خاصة للعمران في المناطق الصحراوية حيث جاء في مضمونه بفصلين الفصل الأول يحدد المواصفات العمرانية يحتوي على فرعي تنظيم الاطار المبني و كيفية استعمال الأراضي، أما الفصل الثاني فهو خاص بالمواصفات المعمارية والتقنية الفرع الأول يحدد كيفية تصميم البناءات والفرع الثاني محدد لنمط البناءات بالإضافة الى الملحق الذي يحدد المواصفات العامة المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب مكون من ثلاث فصول الفصل الأول مخصص لاستعمال الأراضي وتنظيم الاطار المبني اما الفصل الثاني فيحدد أشكال البناءات والفصل الثالث يحدد المواصفات التقنية كالتهووية الجيدة للمباني ولاعتماد على المواد المحلية التي تتكيف مع الظروف البيئية.

وما توصلنا إليه من خلال ما سبق، فان المرسوم التنفيذي رقم 27 / 14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب بينت لنا الدراسة أنه يحمل في مضمونه توجا إيجابيا في بعض النقاط لاحت ا رمه للبيئة الصح ا روية وما تتطلبه على مستوى العمران، إلا أنه يبقى بعيدا في مواكبه لمعايير الاستدامة العمرانية وأنظمتها التقييمية.

الفصل الرابع: مواصفات المرسوم التنفيذي
العمرانية والمعمارية في مدينة ادرار
ومقاربتها لنظام التقييم البيئي LEED_NC

- مقدمة
- تقديم مدينة ادرار
- تقديم المشاريع السكنية
- تطبيقات المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 والمتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب على المشاريع السكنية
- خلاصة

المقدمة

أصدرت الدولة الجزائرية مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها السير الحسن للدولة في شتى المجالات، ومن بين أهم التشريعات التي مست الجانب العمراني المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 1 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على الولايات الجنوبية في الجزائر، فطبقا لأحكام قرار وزير السكن والعمران لسنة 2014 بتاريخ 27 من شهر يوليو 2014 فان ولاية ادرار من بين الولايات الجنوبية المعنية بهذا المرسوم جاءت المشاريع السكنية مشروع 40 مسكن بزواوية كنته بولاية ادرار ومشروع 30 مسكن بأنجزمير ولاية ادرار ضمن المشروع الخماسي بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 1 فيفري 2014 المحدد للمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري حيث ان هذا الأخير تم صدوره بعد ظهور الاستدامة.

1. تقديم ولاية ادرار:

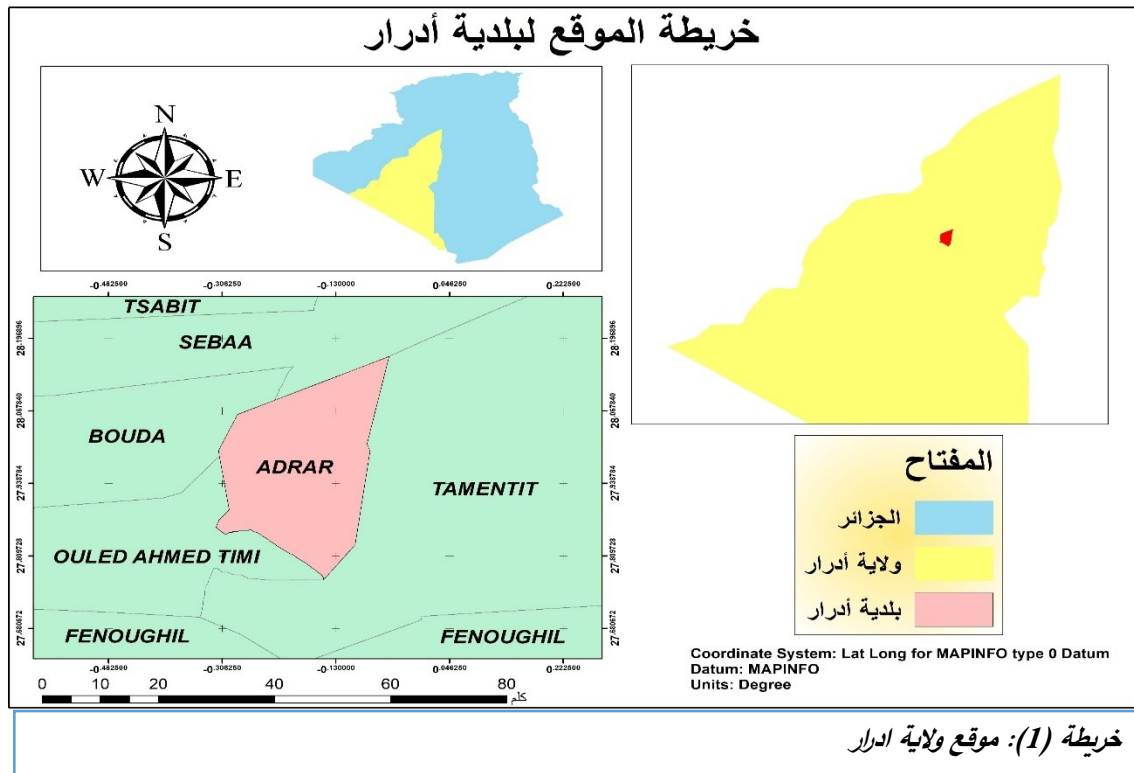
تقع ولاية أدرار في الجزء الجنوبي الغربي للجزائر، وتتربع على مساحة تقدر ب 424.948 كلم مربع وصنفت الى ولاية بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 حاملة للترقيم 01 في ترتيب ولايات الجزائر تتكون من 11 دائرة و 28 بلدية و 299 قصر.

(أ) الموقع الجغرافي

يحد ولاية أدرار من ° الشمال ولاية البيض ومن ° الشمال الغربي ولاية بشار ومن ° الغرب ولاية تندوف ومن ° الجنوب دولة مالي ومن ° الجنوب الغربي موريتانيا ومن ° الجنوب الشرقي ولاية تمنراست ومن ° الشمال الشرقي ولاية غرداية.

(ب) الموقع الفلكي:

الموقع الفلكي للولاية ينحصر بين خطي طول °1 شرقا و °3 غربا وبين خطي عرض °20 و °30 شمال خط الاستواء.



ووفقا للوزير المكلف بالعمران لسنة 2014 بتاريخ 27 يوليو 2014 حددت ثمان ولايات معنية بتطبيق مواصفات المرسوم (أدرار، تمنراست، تندوف، ورقلة، الوادي، بشار، ايليزي، غرداية) التي الزم عليها البناء وفق هذا المرسوم من بينها ولاية ادرار. ولمعرفة مدى التزام المشاريع السكنية لولاية ادرار ومرجعيتها للمرسوم وبالنسبة لمعايير نظام (LEED for New Construction and Major Renovation) LEED NC وللإجابة على هذه الأسئلة كانت الصياغة للفرضية كالاتي:

إن احترام خصوصية المدينة الصحراوية لطابعها العمراني والمعماري في التوجهات الحديثة للتعمير، إنما مرتبط بتوفير تشريعات بنائية فعالة تواكب في مضمونها توجهات الاستدامة وأنظمتها التقييمية.

2. تقديم المشاريع السكنية (حي 30مسكن بأنجزمير + حي 40مسكن بزواية كنته) ولاية ادرار:

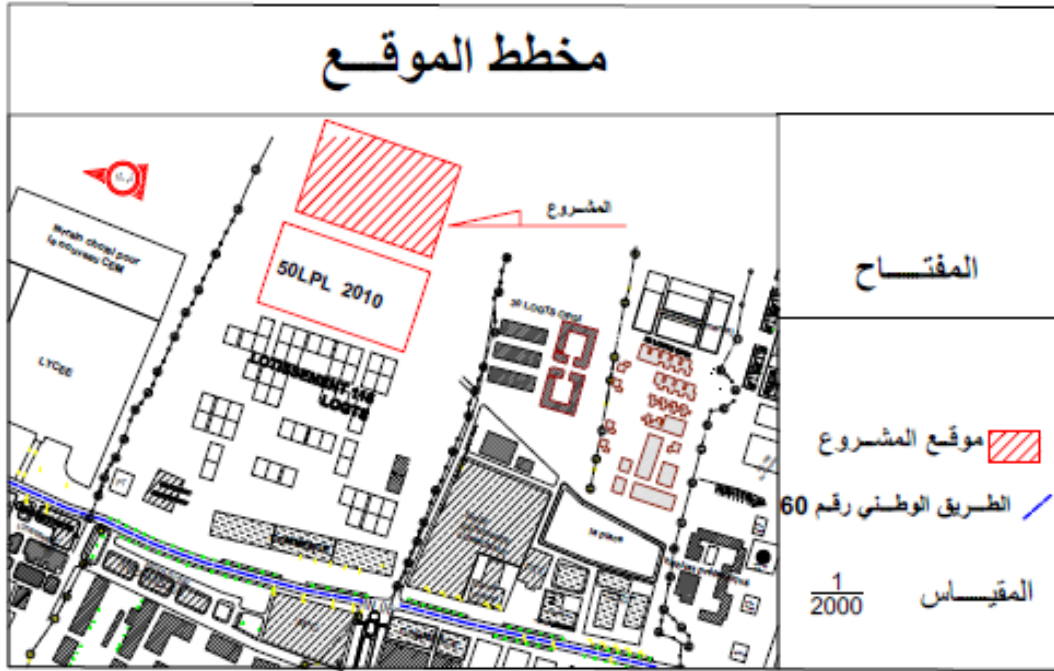
1.2. حي 40 مسكن زاوية كنته بأدرار:

لقد جاء مشروع 40 مسكن بزواية كنته ولاية أدرار ضمن مشروع 1000 مسكن عمومي ايجاري عبر كامل ولاية ادرار ضمن البرنامج الخماسي من طرف الدولة الجزائرية

الولاية	أدرار
الدائرة	زاوية كنته
البلدية	زاوية كنته
العميل	مكتب الترويج والإدارة العقارية لولاية أدرار
مدير المشروع	OPGI أدرار
اسم المشروع	1000مسكن عام للإيجار بالولاية ضمن البرنامج الخماسي
نوع المشروع	دراسة ومتابعة وإنجاز 40مسكن في بلدية زاوية كنته
مكتب الدراسات	مكتب العمارة في دراسات البناء والشبكات للمهندس صابر سباعي

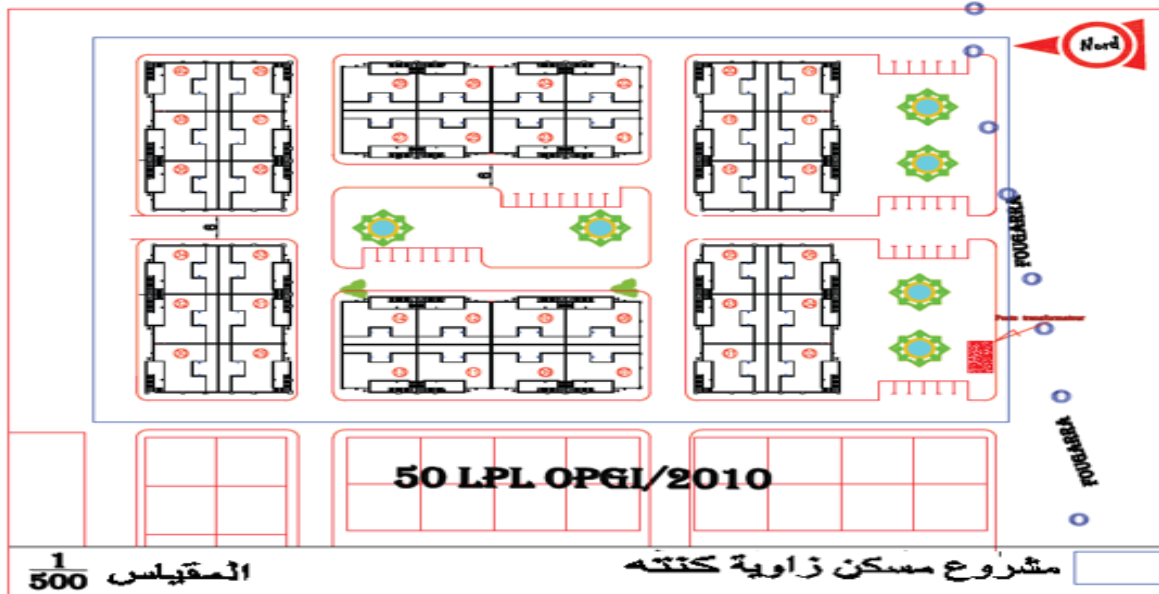
جدول (1): بطاقة تقنية لمشروع 40 مسكن بزواية كنته بأدرار

المصدر: مكتب العمارة في دراسات البناء والشبكات، 2023.



مخطط (1): موقع مشروع 40 مسكن زاوية كنته بأدرار

المصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023،



مخطط (2): مخطط التهيئة لحي 40 مسكن زاوية كنته بأدرار

لمصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023،

2.2. حي 30 مسكن أنجزمير بأدرار: لقد جاء مشروع 30 مسكن بأنجزمير ضمن مشروع 1000 مسكن عمومي ايجاري عبر كامل ولاية ادرار ضمن البرنامج الخماسي من طرف الدولة الجزائرية

الولاية	أدرار
الدائرة	زاوية كنته
البلدية	أنجزمير
العميل	مكتب الترويج والإدارة العقارية لولاية أدرار
مدير المشروع	OPGI أدرار
اسم المشروع	1000 مسكن عام للإيجار بالولاية ضمن البرنامج الخماسي
نوع المشروع	دراسة ومتابعة وإنجاز 30 مسكن في بلدية أنجزمير
مكتب الدراسات	مكتب الهندسة المعمارية للمهندس سيدي سالم

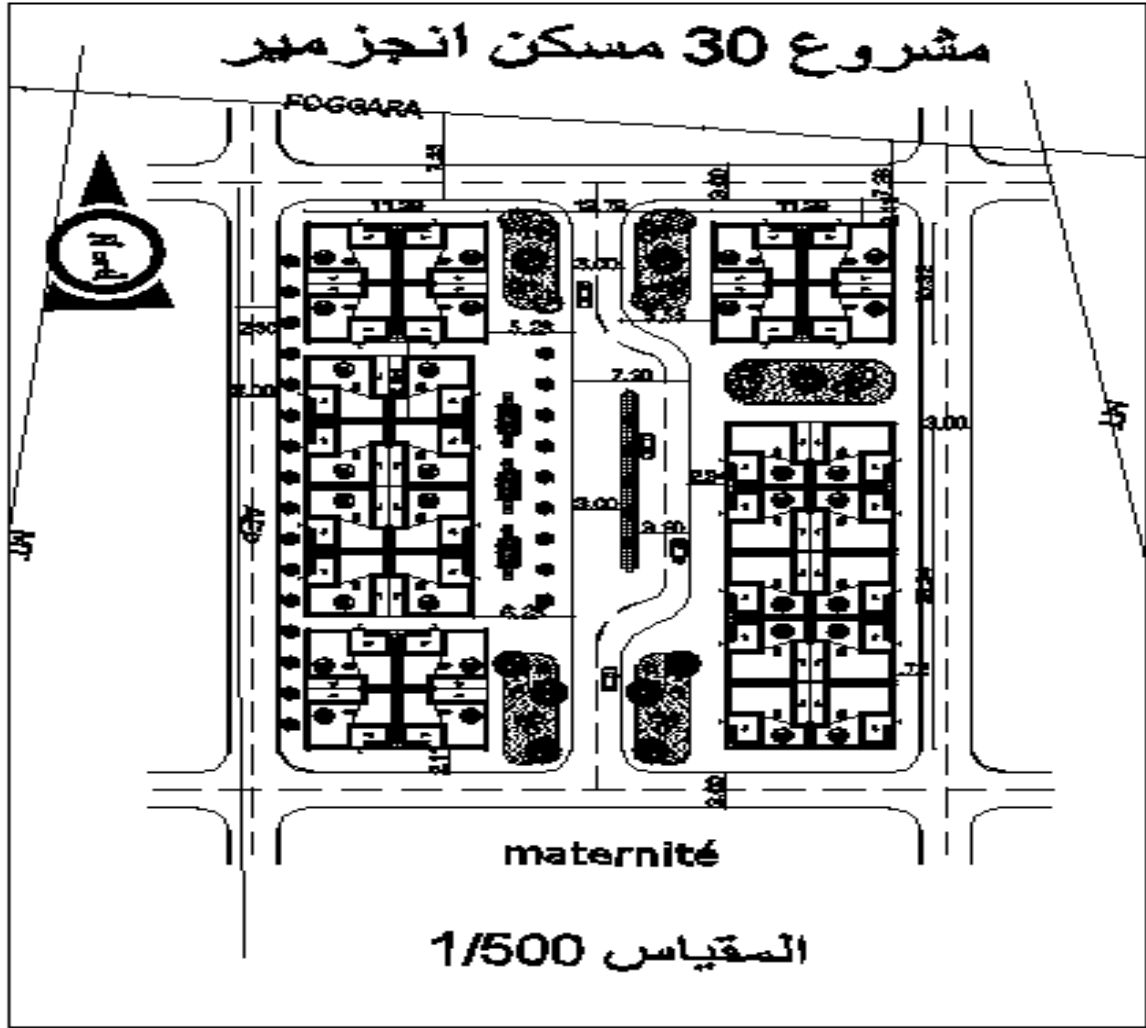
جدول (2): بطاقة تقنية لمشروع 30 مسكن بأنجزمير بأدرار

المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023



صورة (1): صورة جوية لموقع مشروع 30 مسكن بأنجزمير أدرار

المصدر: Google earth، 2023



مخطط (3): مخطط التهيئة لحي 30 مسكن أنجزمير بأدرار

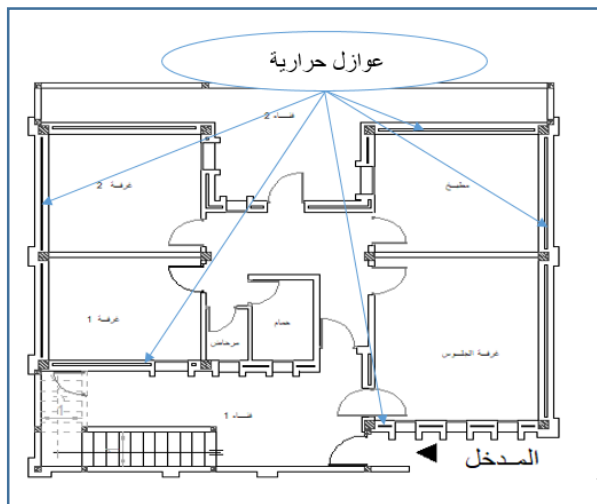
المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023

3. أوجه تطبيقات المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية في المشاريع السكنية مشروع 30 مسكن انجزمير و 40 مسكن زاوية كنته بمدينة أدرار

3. 1: المواصفات العمرانية للمشروعين (30 مسكن + 40 مسكن بأدرار):

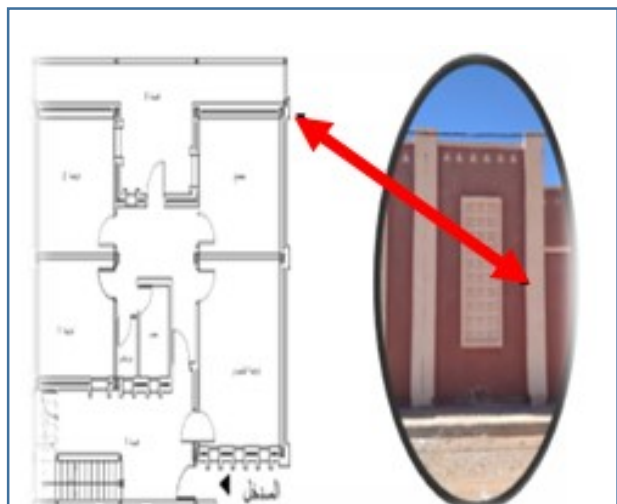
1.1.3: تنظيم الإطار المبني

- انشأت المشاريع السكنية في موقع استراتيجي على أرضية ذات سطح مستوي وقد تم برمجتها مسبقا في مواقع البناء المستقبلي وهذا ما جاء به المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 1 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب من خلال المادة 09 التي جاء في مضمونها: انجاز التهيئات الجديدة بالقرب من شبكات التهيئة الموجودة، والمادة 03 التي تؤكد على ان تكون المشاريع الجديدة امتداد لمناطق تعميم موجودة. (أنظر المادتين 03+09)
- تم وضع الوحدات السكنية في منطقة الدراسة بالقرب من شبكات البنية التحتية، مما أتاح توصيلها بشبكة الصرف الصحي والغاز والكهرباء. وهذا ما جاء به المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب في المادة حيث يوصي بأنشاء التجزيئات السكنية بالقرب من الشبكات. (أنظر المادة رقم 09)
- الجدران الخارجية للمساكن: تم تصميم الجدران الخارجية للمساكن في المشاريع السكنية سميكة حيث يصل سمكها الى (30سم) ويتكون هذا الجدار من حائطين (أحدهما بسمك 15سم والثاني بسمك 10 سم) متوازيين يفصلها فراغ ب 5سم الهدف منه مقاومة الظروف الطبيعية والعزل الحراري وهذا عكس ما جاء به المرسوم من خلال اشارته الى تصميم الجدران الخارجية للسكنات بشكل يقلل من تعرضها لأشعة الشمس للحد من الحرارة داخل المباني بالاعتماد على العوازل الحرارية والصوتية مع ضمان توفر الإضاءة الطبيعية والتهوية. (أنظر المادة رقم 11) لان هذا التصميم معتمد في جميع أقاليم الوطن.



المخطط(4): العوازل الحرارية

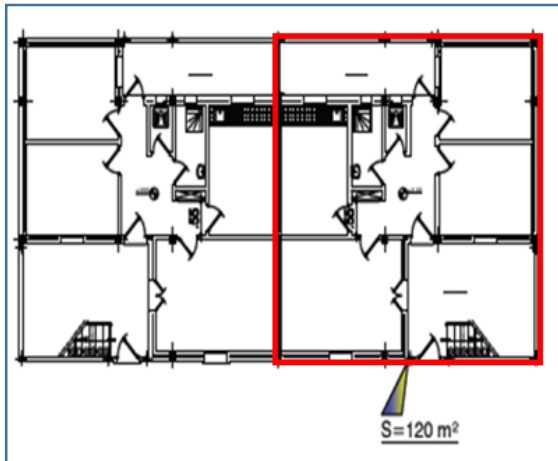
المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023



صورة (2): توضيح سمك الجدران للمسكن

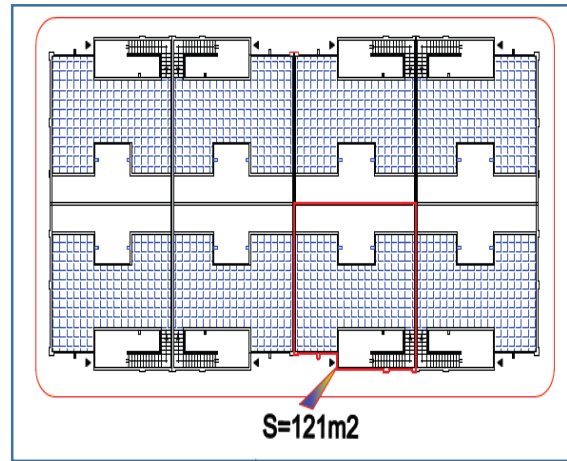
المصدر: الباحثان، 2023

- بالنسبة لمساحة المسكن في منطقتي الدراسة لا تتجاوز 130m^2 وهذا غير مطابق لما جاء به المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ
- في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري في الذي ينص على ان الحد الأدنى للقطعة الأرضية لا يقل عن 250m^2 مربعاً ولا يمكن تقليص المساحة الا في حالات خاصة. (أنظر المادة رقم 8)



المخطط (6): مساحة المسكن في حي 30 مسكن

المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023.



المخطط (5): مساحة المسكن في حي 40 مسكن

المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023.

- الطرقات: فيما يتعلق بالطرق على مستوى المشاريع السكنية فأغلبها بحاجة الى التزفيت تكثر بها الرمال والحجارة وهذا خلاف ما نص عليه المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب في مضمونه حيث يوصي على تصميم الطرقات بطريقة تقنية ومعمارية مدروسة وتمنح الأفضلية للراجلين. (أنظر المادة رقم 7)



صورة (4): حالة الطريق حي 30 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023،



صورة (3): حالة الطريق حي 40 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023،

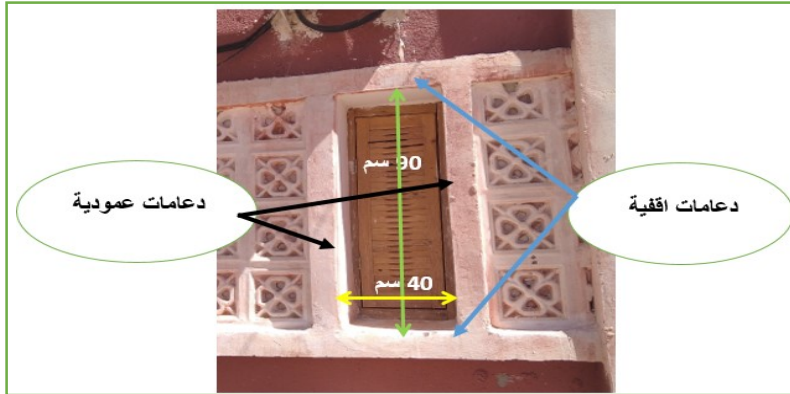
- بالنسبة للمساحات الخضراء داخل المشاريع السكنية غير مهيئة ولا توفر الظل ولم تستعمل فيها نباتات تتناسب (الأشجار) مع طبيعة المناخ وهذا غير مطابق لما جاء في المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب الذي يؤكد على ضرورة التشجير بنباتات محلية تتكيف مع البيئة وتحد من تأثير الرياح. (أنظر المادة رقم 12)



صورة (5): مساحة خضراء داخل حي 40 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023،

- تقليص مساحة نوافذ الواجهات للمشاريع السكنية وتدعيمها بواقيات عمودية وأفقية لحمايتها من اشعة الشمس والرياح بشكل مطابق للمرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب حيث يوصي بتقليص ابعاد النوافذ الشرقية والغربية. (أنظر المادة رقم 21)



صورة (6): نافذة

المصدر: الباحثان، 2023

- الشوارع في المشاريع السكنية كلها واسعة وتفتقر الى التظليل وهذا ما يجعل المساكن عرضة للرياح واشعة الشمس وهذا مخالف لما جاء في المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولاية أدرار حيث ورد فيه تصميم الطرق بعقلانية في الأبعاد والتبليط بمواد محلية. (أنظر المادة رقم 06)



صورة (8): شارع حي 40 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023



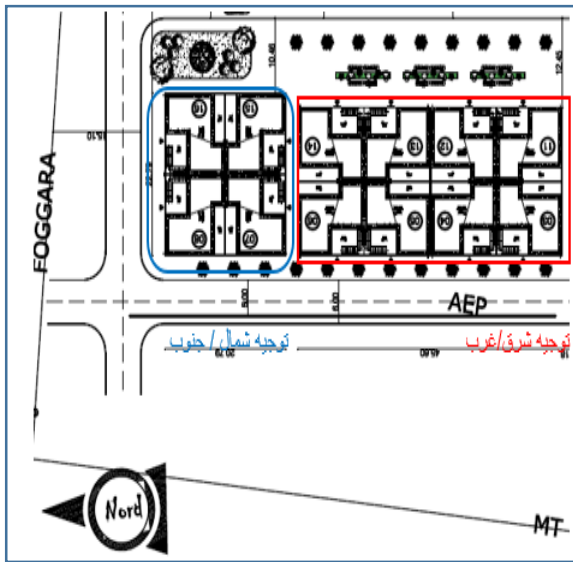
صورة (7): شارع حي 30 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023

2.3. المواصفات المعمارية للمشروعين (30مسكن+40مسكن بأدرار):

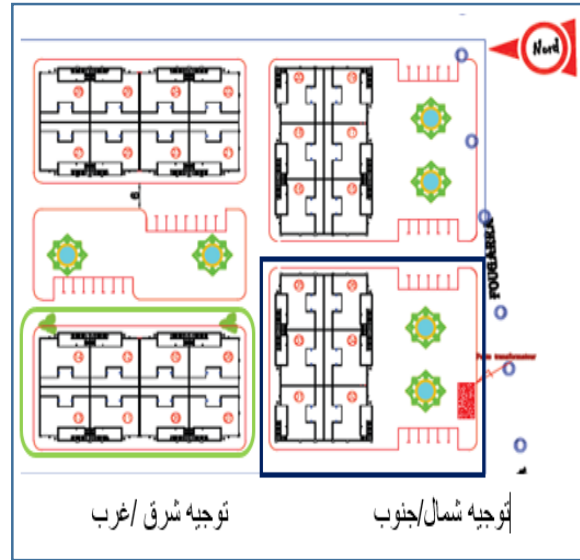
1.2.3. تصميم البناءات:

- في المشاريع السكنية نوعين من توجيه البناءات منها ما هو موجه شمال جنوب ومنها ما هو موجه شرق غرب هذا لا يتطابق مع المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب ضمن الملحق الذي جاء في مضمونه ضرورة توجيه البناءات بالتوجيه شمال/جنوب. (أنظر المادة رقم 12 من الملحق)



المخطط (8): توجيه السكنات في حي 30 مسكن

المصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023



المخطط (7): توجيه السكنات في حي 40 مسكن

المصدر: مكتب الدراسات المعمارية، 2023

استعمل في طلاء الواجهات للسكنات في المشاريع العمرانية اللون الأحمر وهذا ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الذي يوصي باستعمال اللون الطبيعي للمواد وجاء به نظام الريادة والاقاة في تصميم المباني الجديدة. (أنظر المادة رقم 30)



صورة (10): واجهة في حي 30 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023،

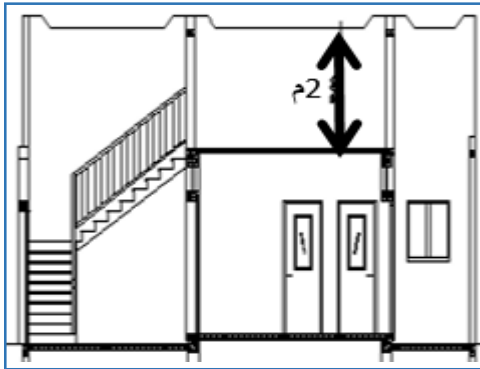


صورة (9): واجهة في حي 40 مسكن

المصدر: الباحثان، 2023،

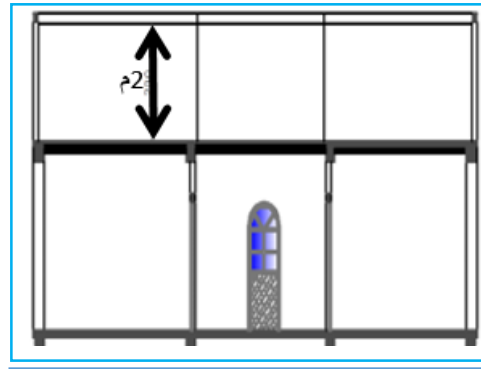
2.2.3. نمط البناء:

- نمط المسكن المستعمل في المشاريع مسكن فردي ذو طابق ارضي يعلوه سطح محمي بجدار طوله مترين وهذا ما ورد في المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب حيث في مضمونه عدد الطوابق لا يتجاوز طابقين بسطح مستوي سهل المنفذ محمي بجدار لا يتعدى 2 متر. (أنظر المادة رقم 16)



المخطط (10): جدار السطح في حي 40 مسكن

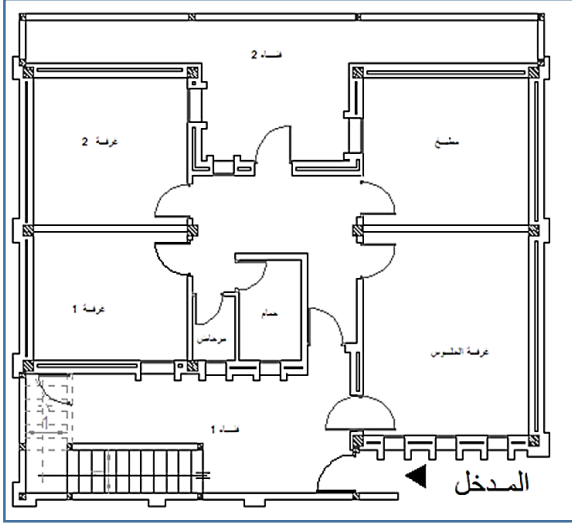
المصدر: مكتب الدراسات المعمارية، 2023،



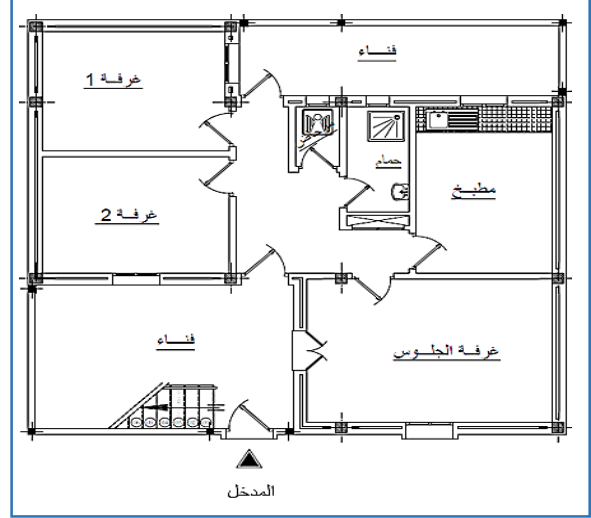
المخطط (9): جدار السطح في حي 30 مسكن

المصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023،

- يتكون المسكن في المشاريع السكنية من غرفة للجلوس مطبخ وغرفتين حمام ومرحاض سهل المنفذ من الفناء ممر، فناء مركزي واخر جانبي

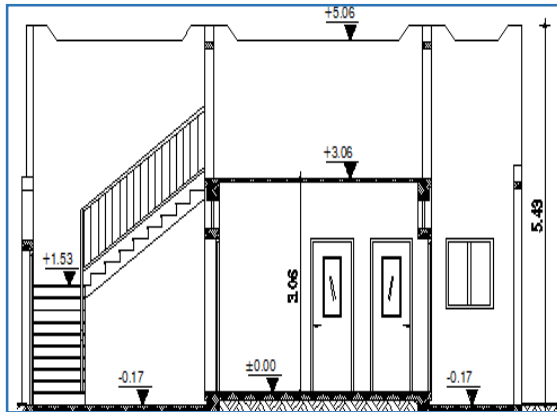


المخطط (11): الطابق الأرضي للمسكن في حي 40 مسكن
المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023

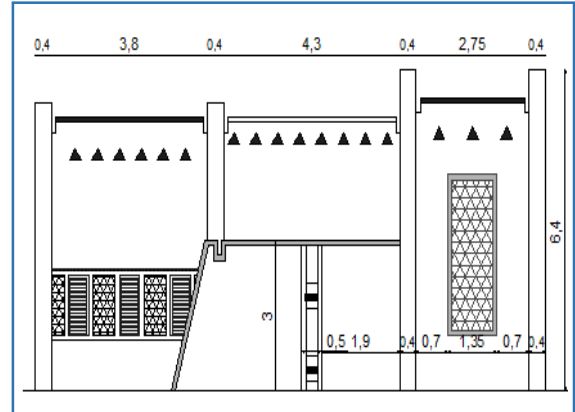


المخطط (10): الطابق الأرضي للمسكن في حي 30 مسكن
المصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023

- صممت البناءات في مشاريع الدراسة ببنائات طولها 6.5م وهذا ما جاء به المرسوم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب حيث ضمن مواده يوصي بان لا يتجاوز ارتفاع البناءات 9م (أنظر المادة رقم 32)



المخطط (13): ارتفاع المبنى في حي 30 مسكن
المصدر: مكتب الدراسات للبناء والشبكات، 2023



المخطط (12): ارتفاع المبنى في حي 40 مسكن
المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023

3.3. المواصفات التقنية: (للمشروعين 30 مسكن + 40 مسكن بأدرار)

✓ بالنسبة للأسطح في منطقة الدراسة فهي ذات شكل مستوي مزودة بالأجسام المجوفة والبلاط سهلة المنفذ وهذا حسب ما ورد في المرسوم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب حيث يلزم بأن شكل الأسطح يكون مستوي او على شكل قباب مزودة بعازل للحرارة ومبلاة. (أنظر المادة رقم 39



الصورة (12): السطح

المصدر: الباحثان، 2023،

4. مقارنة المشاريع السكنية (حي 30 مسكن + 40 مسكن بولاية أدرار) لنظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة LEED for New Construction and Major Renovation (LEED NC) من خلال تطبيقات المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري:

1.4. استدامة الموقع: أشار المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب ونظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) إلى ضرورة إختيار موقع متصل بمحاور الطرق والشبكات الموجودة وان تكون المشاريع السكنية امتداد لمناطق تعمير مستقبلي وهذا مطبق على مستوى المشاريع السكنية (حي 30 مسكن

أنجزمير + حي 40 مسكن زاوية كنته ولاية أدرار) كما ان الطرق المحية بالأحياء السكنية متصلة بشكل مباشر مع الطريق الوطني رقم 6.



الصورة (14): موقع حي 30 مسكن بالنسبة للطريق. و.6.
المصدر: الباحثان، 2023،



الصورة (13): موقع حي 40 مسكن بالنسبة للطريق. و.6.
المصدر: الباحثان، 2023،

2.4. كفاءة إستخدام المياه: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب لم يرد ضمن نصوصه تحسين إستخدام المياه وهذا المعيار غير وارد في المشاريع السكنية (حي 30 مسكن بانجزمير + حي 40 مسكن زاوية كنته ولاية أدرار)

3.4. كفاءة إستخدام الطاقة: من خلال المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب تم ذكر بنود نظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) المتعلق بتحسين كفاءة إستخدام الطاقة بشكل ضعيف وظهر في المشاريع السكنية بتوفير الإضاءة الطبيعية من خلال الفتحات الشرقية والغربية.



الصورة (15): الواجهة الشرقية للمسكن

المصدر: الباحثان، 2023،

4.4. كفاءة المواد والموارد: أشار نظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) والمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات إلى معيار كفاءة المواد والموارد من خلال الإعتماد على المواد المحلية وهذا يظهر بشكل ضعيف في المشاريع السكنية (حي 30 مسكن انجزمير +حي 40 مسكن زاوية كنته أدرار) ويظهر في لون الطين المحلي للواجهات ولون الطلاء الفاتح.

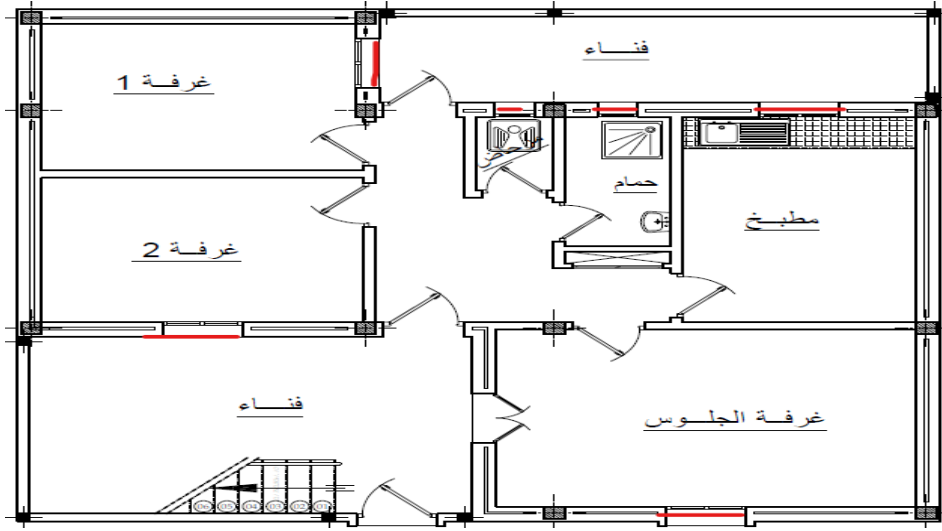


الصورة (16): لون الواجهات

المصدر: الباحثان، 2023،

5.4. جودة البيئة الداخلية: تم ذكر بنود هذا المعيار لنظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) ضمن المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات

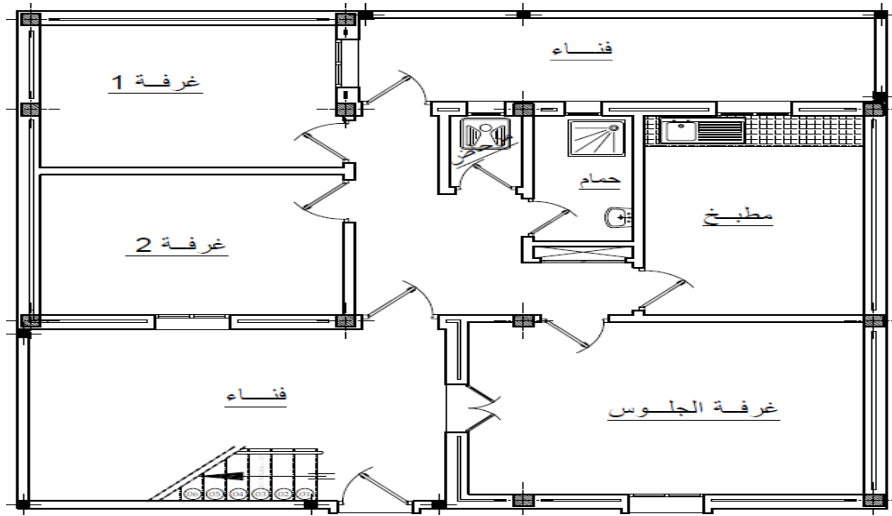
العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب وتطبيقه في المشاريع السكنية (حي 30 مسكن أنزجمير+حي 40مسكن زاوية كنته أدرار) ظهر من خلال توجيه البناءات شمال جنوب وتقليص حجم الفتحات شرق غرب للتحكم في الهواء الداخلي وتهوية الغرف من خلال الفتحات المفتوحة على الفناء.



المخطط (14): فتحات التهوية

المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023

6.4. الإبداع في التصميم: أشار المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب الجزائري ونظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) إلى معيار الإبداع في التصميم وهو مطبق بشكل ضعيف في المشاريع السكنية (حي 30 مسكن +حي 40مسكن زاوية أدرار) ويظهر في التصميم الداخلي للمساكن



المخطط (15): المسكن

المصدر: مكتب الهندسة المعمارية، 2023

7.4 أولوية الإقليم: أشار المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب ونظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة (LEED NC) إلى معيار أولوية الإقليم ويظهر تطبيقه في المشاريع السكنية (حي 30 مسكن أنزجيمير+حي 40 مسكن زاوية كنته أدرار) من خلال الدمج بين الأشكال الحديثة والقديمة الخاصة بالطابع الصحراوي.



الصورة (16): الكلسترات

المصدر: الباحثان، 2023

الخلاصة:

ان المرسوم التنفيذي رقم 27/14 (المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري). واتخذنا مدينة أدرار نموذجا لمعرفة مدى مطابقة المشاريع السكنية في الولاية للمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب من خلال المشروعين السكنيين 30 مسكن بانجزمير و 40 مسكن بزواوية كنته في ولاية ادرار، فان تطبيقات هذه المواصفات ومقاربتها لنظام التقييم البيئي للمباني الجديدة (LEEDNC (LEED for New Construction and Major Renovation) توصلنا الى أن المشروعين غير مطابقين بالشكل الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في الجنوب الجزائري حيث توصلنا الى مجموعة من النتائج :

النتائج والتوصيات

1. نتائج:

من خلال تحليلنا المشاريع العمرانية (حي 30 أنزجيمير+حي 40 زاوية كنته بأدرار) وبالاعتماد على الزيارة الميدانية والصور والمعلومات وكذا المقابلات مع مسؤولين في ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة أدرار ومكاتب الدراسات ومديرية التعمير وبالاعتماد على الكتب والمقالات واتخذنا مدينة أدرار لمعرفة مطابقة المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المتعلق بالمواصفات المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب توصلنا الى ما يلي:

1. على مستوى المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب في مقارنته لنظام التقييم البيئي LEED NC:

وفقا لتحليلنا لهذا المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري بالاعتماد على المعايير لنظام التقييم البيئي LEED NC للمباني الجديدة فإننا توصلنا الى النسب الموضحة في الجدول التالي:

وفق تحليلنا للمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 1 فيفري 2014 بالاعتماد على معايير نظام التقييم البيئي (LEED NC) فإننا تحصلنا على مايلي:

جدول يوضح النسبة المئوية لمقاربة المرسوم التنفيذي لنظام التقييم البيئي leed nc

المصدر: الباحثان، 2023.

النسبة المئوية %	عدد نقاط المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المحققة لمعايير نظام LEED NC	النسبة المئوية %	عدد البنود المحققة في المرسوم التنفيذي رقم 27/14	معايير نظام التقييم البيئي LEEDNC
19.09%	21	15.7%	09	كفاءة استخدام الموقع
0%	0	0%	00	كفاءة استخدام المياه
21.81%	24	8.7%	05	كفاءة استخدام الطاقة
1.81%	02	3.5%	02	كفاءة المواد والموارد
3.18%	09	17.5%	10	جودة البيئة الداخلية
2.72%	03	1.7%	01	الابداع في التصميم
3.63%	04	1.7%	01	أولوية الاقليم
57%	63	49.1%	28	المجموع

1 استدامة الموقع: المرسوم التنفيذي 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية

والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب إهتم بمعيار استدامة الموقع بنسبة 19,09 بالمئة من اجمالي نقاط البنود لمعايير نظام تقييم (LEED NC) حيث أن البنود المحققة بشكل جيد في المرسوم التنفيذي هي إختيار الموقع، الكثافة والاتصال المجتمعي، الاتصال بالمواصلات العامة، تطوير الموقع، أثر الاحتباس الحراري، بينما أهمل البنود التالية التقليل من التلوث الضوضائي وإدارة مياه الامطار وأماكن انتظار السيارات ولم يبدي أي اهتمام لبند استخدام السيارات الصديقة للبيئة واستخدام الدراجات الهوائية ومنع التلوث الناجم عن الاعمال الانشائية وبند إعادة تطوير المناطق المستخدمة مسبقا والمناطق الملوثة.

2. كفاءة استخدام المياه: ان المرسوم التنفيذي لم يبدي أي اهتمام لمعيار كفاءة استخدام المياه وذلك من

خلال عدم ورود بنود معيار كفاءة استخدام المياه ضمن نصوص المرسوم التنفيذي وهذا مخالف لما جاء

به نظام التقييم للمباني الجديدة LEED NC.

3. كفاءة استخدام الطاقة: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في الجنوب الجزائري إهتم بمعيار كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 21,81 بالمئة من اجمالي النقاط لنظام التقييم البيئي، فالبنود المحققة في المرسوم التنفيذي رقم 27/14 هي الطاقة الخضراء، المستوى الأفضل لأداء استهلاك الطاقة، القياسات والتدقيق، تخطيط إدارة التبريد، وأهم الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة ولم يبدي أي اهتمام بالتخطيط الأساسي لأنظمة الطاقة، إمدادات الطاقة المتجددة، دراسة طاقة تشغيل المبنى و التأثير على الغلاف الجوي.

4. كفاءة المواد والموارد: نجد أن المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري إهتم بمعيار كفاءة المواد والموارد بنسبة 1,81 بالمئة من اجمالي النقاط يتجلى ذلك من خلال استخدام المواد المحلية وأهم تجميع المواد القابلة للتدوير ولم يبدي أي اهتمام لإعادة استخدام المبنى وإدارة النفايات الإنشائية وإعادة استخدام المواد استخدام المنتجات المعاد تدويرها، استخدام المواد المتجددة والتعامل المثالي مع الأخشاب.

5. جودة البيئة الداخلية: المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري إهتم بمعيار جودة البيئة الداخلية بنسبة 3,18 بالمئة من اجمالي النقاط لنظام التقييم وذلك لأنه حقق في مضمونه البنود التالية الحد الأدنى لأداء جودة الهواء الداخلي، زيادة التهوية بالمبنى ومراقبة الهواء الداخل للمبنى، خطة التحكم في الإدارة في أداء عملية التهوية بالمبنى، تحقيق الراحة الحرارية في التصميم والتهوية، تعزيز الإضاءة الطبيعية والرؤية الخارجية ولم يبدي أي اهتمام ببنود كفاءة التحكم الفردي بالأنظمة، تحقيق أقل انبعاثات لملوثات الهواء التحكم والداخلي في دخان التبغ.

6. **الابداع في التصميم:** المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب إهتم بمعيار الابداع في التصميم بنسبة 2,72 بالمئة من اجمالي نقاط نظام التقييم فنجده أولى اهتمام بالأبداع في التصميم بشكل ضعيف ولم يبدي أي اهتمام ببند تفويض مختصين من نظام ليد.

7. **أولوية الإقليم:** ان المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري إهتم لمعيار أولوية الإقليم بنسبة 3,63 بالمئة من اجمالي نقاط نظام التقييم.

❖ نستج ان المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على الولايات الجنوبية بالجزائر إهتم في مضمونه بمجموعة من النقاط التي تخدم البيئة الصحراوية ولكن يحتاج الى تقوية البنود الخاصة بنظام الطاقة والتصميم البيئي للمباني الجديدة.

2. **على مستوى تطبيقات المشاريع السكنية (مشروع 30 مسكن بانجزمير ومشروع 40 مسكن بزواوية كنته) بمدينة أدرار للمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على ولايات الجنوب بالجزائر.**

بالرغم من مراعاة المرسوم التنفيذي لخصوصية طابع البناء الصحراوي الا انه لم يطبق بشكل تام في منطقتي الدراسة حيث نجد:

1. **من الناحية العمرانية للمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014:**

- استدامة الموقع: تقع المشاريع السكنية ضمن القطاع الخاص بالتعمير المستقبلي بالقرب من شبكة الهياكل القاعدية بشكل إيجابي وهذا ما يوصي به المرسوم التنفيذي رقم 27/14 ونظام التقييم البيئي.

- ان السكنات بمنطقة الدراسة مفتوحة على الخارج وهذا ما يفقدها الحرمة ويجعلها معرضة للعوامل الطبيعية كالرياح والإشعاع الشمسي، فنتج عن ذلك تغييرات على المساكن بسبب التصميم الغير ملائم
- الطرق على مستوى المشاريع السكنية واسعة وغير مهينة مما يجعل السكنات معرضة لأشعة الشمس والرياح وهذا عكس تماما ما يوصي به المرسوم التنفيذي رقم 27/14 الذي يوصي بان تكون الطرق ضيقة.
- اهمال تهيئة المساحات الخضراء على مستوى المشاريع وغياب التشجير على مستوى الأرصفة وغيابها بالرغم من ان المرسوم التنفيذي رقم 27/14 ونظام التقييم البيئي أولى أهمية للمساحات الخضراء

ب. من الناحية المعمارية للمرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 1 فيفري 2014:

أن الواجهات في المشاريع السكنية لا تحقق الخصوصية المطلوبة حيث تميزت بزيادة حجم الفتحات عن الحد الموصي به وهذا ما أدى إلى تدخل السكان على مستواها وإجراء تعديلات على (النافذ والمداخل) لتحقيق الخصوصية وهذا ما جعل النظرة الجمالية للحي مشوهة من خلال الاختلاف في الواجهات من حيث اللون والشكل فالمرسوم التنفيذي ونظام التقييم أوصى بتلوينها بمواد محلية وفقا لموضوع الاستدامة

II. التوصيات

وفقا لموضوع الإشكالية وتحليل المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المتعلق بالمواصفات العمرانية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري فإننا نتوصل الى التوصيات التالية:

1. على مستوى التشريع العمراني:

- تطوير نظام تقرير شامل لأنظمة التقييم البيئي والتأكيد على ضرورة الالتزام به وتفويض مختصين في نظام LEED
- التدخل على المرسوم التنفيذي رقم 27/14 وإعادة صياغة مواصفاته بما يتماشى مع مفهوم الاستدامة ومعاييرها وأنظمتها التقييمية بهدف ضمان أن التدابير المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة.
- تشريعات ردعية تنص على عدم التغيير في السكنات والواجهات.
- تشكيل هيئات مختصة تقوم بالرقابة العمرانية للمشاريع السكنية بولايات الجنوب قبل واثاء وبعد الإنجاز

2. على مستوى المرسوم التنفيذي 27/14:

- التزام الهيئات بما هو موجود في التشريع ضمن المرسوم
- تشجيع تركيب أنظمة الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية وتحسين كفاءة استهلاك المياه.
- تعزيز إدارة النفايات البنائية وإعادة تدويرها.

3. على مستوى ولاية أدرار:

- تعزيز التوعية وتنقيف السكان بأهمية البناء المستدام وفوائده والمحافظة عليه.

- ضرورة الاهتمام بزراعة النباتات المحلية التي تتكيف مع المناخ المحلي لتحسين جودة الهواء وتوفير الظل للحد من تأثير الحرارة في المباني.
- تشجيع فرز النفايات المنزلية وإعادة تدويرها وتخصيص حاويات لفرز الورق والبلاستيك والزجاج.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

يلعب التشريع دورا هاما في عملية العمران، فهو يوفر الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النشاطات المتعلقة بالتخطيط والبناء وتطوير العمران في المدن والمناطق الحضرية عبر تنظيم عمليات البناء والتطوير ويحدد الاستخدامات المسموح بها للأراضي المختلفة، مثل السكن والتجارة والصناعة والمرافق العامة والمساحات الخضراء ويعمل على تحقيق التوازن بينها لتلبية احتياجات المجتمع.

والجزائر من الدول التي تتميز التشريعات العمرانية فيها بالتنوع حيث تطبق على جميع المناطق وكون هذه التشريعات عمومية لا تراعي الخصائص البيئية لكل منطقة، فهي تؤثر بشكل مباشر على المدينة الصحراوية وخصوصيتها من خلال عمران لا يمد بصلة إلى خصائصها البيئية والاجتماعية، مما كان له أثر عليها وعلى هويتها، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري إلى ضرورة وضع استراتيجية تأخذ في الحسبان خصائص وخصوصية هذه البيئة الصحراوية، من خلال وضع قوانين تنظيمية خاصة تحدد إجراءات التخطيط العمراني في المدن الصحراوية وتنظم عمليات البناء، فكان صدور المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 والمتعلق بالموصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب الجزائري ويهتم بمجال استعمال الأراضي وتنظيم الاطار المبني ونمط البناءات جاء في مضمونه فصلين الأول يحدد المواصفات العمرانية والثاني يحدد المواصفات المعمارية والتقنية ثم يليه الملحق الأكثر تفصيلا الذي يحدد المواصفات العامة المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب حيث يحدد في الفصل الأول كيفية استعمال الأراضي وتنظيم الاطار المبني والفصل الثاني خاص بأشكال البناءات أما الفصل الثالث يحدد المواصفات التقنية للبناء.

ولأن مواكبة المفاهيم العمرانية الحديثة ضرورة في أي توجه عمراني ومعماري، خاصة في صبغتها التي تدعو إلى احترام البيئة في منتجها العمراني، ومنها مفهوم الاستدامة الذي تبنته الجزائر توجهها وتشريعا من خلال قانون المدينة 2006، ما يحتم أن تكون المنظومة التشريعية في مرجعيتها هذه المفاهيم الحديثة الداعمة لاحترام خصوصية البيئة في مختلف أشكالها كمفهوم الاستدامة وأنظمتها التقييمية.

هذا التوجه الضروري كان موضوع دراستنا من خلال البحث في مدى مواكبة هذا المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014، والذي جاء ليوجه عملية التعمير في المدينة الصحراوية، وذلك من خلال ما يحمله من مواصفات عمرانية ومعمارية وتقنية دعا لتطبيقها عند تجسيد المشاريع السكنية بالمدينة الصحراوية بالجزائر.

ووفقا لقرار الوزير المكلف بالعمران لسنة 2014 بتاريخ 27 يوليو 2014 حددت ثمان ولايات معنية بتطبيق مواصفات المرسوم (أدرار . تمنراست . تندوف . ورقلة . الوادي . بشار . اليزي . غرداية)، اتخذنا مدينة أدرار نموذجا لتطبيقات هذا المرسوم من خلال (مشروع حي 30 مسكن بأنجزمير مشروع حي 40 مسكن بزواوية كنته).

وما توصلنا إليه من خلال هاته الدراسة ،وعلى مستوى المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 المتعلق بالمواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب بينت لنا الدراسة أنه يحمل في مضمونه توجا إيجابيا في بعض النقاط لاحترامه للبيئة الصحراوية وما تتطلبه على مستوى العمران ، إلا أنه يبقى بعيدا في مواكبه لمعايير الاستدامة العمرانية وأنظمتها التقييمية، وهو ما يتطلب التدخل على مواصفات هذا المرسوم العمرانية والمعمارية والتقنية من أجل بلورتها ضمن مرجعية الاستدامة لضمان عمران مستدام في المدينة الصحراوية.

أما على مستوى تطبيقات هذا المرسوم في المشاريع السكنية بمدينة أدرار فإنه لا يوجد ما يدل على احترام المرسوم فيما ألزم به من مواصفات عمرانية ومعمارية وتقنية، تساهم ولو بالقدر القليل الذي يضمن احترام خصوصية هذه المدينة الصحراوية.

وما يمكن الإشارة إليه في هذه الدراسة:

- أن المرسوم التنفيذي رقم 27/14 المؤرخ في 01 فيفري 2014 يحتاج إلى التدخل على مواصفاته العمرانية والمعمارية والتقنية، مع إضافة ما يمكن أن يتوافق مع معايير الاستدامة وأنظمتها التقييمية، حتى يكون مرجعية مهمة للتعمير في المدينة الصحراوية بما يتلاءم وخصوصيتها.
- ضرورة إلتزام المشاريع السكنية في المدينة الصحراوية في تنفيذها بالتشريعات التي تعمل على احترام خصوصيتها، ولو بالحد الأدنى من خلال العمل على تطبيق تلك المواصفات المعبر عنها في التشريعات، وفتح المجال أمام الدراسات التي تضع الاستدامة وأي مفاهيم أخرى حديثة تحترم البيئة الصحراوية، وتسعى لتكريس عمران يحترم خصوصيتها في مختلف أشكالها.



قائمة المراجع

. قائمة المراجع:

أولاً : باللغة العربية :

- البحوث والدراسات:

1. بن ساحة، فاطمة الزهراء (2021): التأصيل للعمران التقليدي وملامحه في التوسعات العمرانية الجديدة للمدن العتيقة الصحراوية قصر تافيلالت (بني يزقن) واد مزاب نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي،تخصص تسيير التقنيات الحضرية، تحت إشراف أ.د زيداني حليلة، أ.د اوزير مليكة، معهد تسيير التقنيات الحضرية،قسم تسيير المدينة،شعبة هندسة معمارية عمران ومهن المدينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
2. بوعلاوي، زهرة (2016): دراسة نقدية للنسيج العمراني داخل المناطق الصحراوية دراسة حالة مدينة ادرار قصر اولاد اونقال مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير التقنيات الحضرية، تحت إشراف أ.د زيداني حليلة، أ.د اوزير مليكة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدينة، شعبة هندسة معمارية عمران ومهن المدينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
3. دغاش، مراد ووهابي، السعيد (2022): معايير أنظمة تقييم الاستدامة وتطبيقاتها في عمليات الحفاظ العمراني بالمدن التقليدية بالجزائر مركز مدينة زمورة وقرية القليعة ببرج بوعريريج نموذجاً مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير التقنيات الحضرية، تحت إشراف أ.د زيداني حليلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدينة، شعبة هندسة معمارية عمران ومهن المدينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
4. حدوش، اميرة ومشتة، امينة (2020): خصوصية البناء في المناطق الصحراوية في التشريع الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص تهيئة وتعمير، تحت إشراف. د دوار جميلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

5. ديب، ريده يوسف (2009): إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة في المناطق شبه الحضرية، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق

6. ريجان، ريمان محمد (2009): تنمية المجتمعات الجديدة التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، اطروحة دكتوراه، كمية الهندسة، جامعة القاهرة.

7. الداغستاني، عصام صالح (2009): ادارة التنمية المستدامة في البيئة الحضرية لمدينة بغداد، اطروحة دكتوراه مقدمة الى المعيد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بجامعة بغداد.

- المقالات:

1. ا. بوبعاية، عبد الرزاق (جوان 2017): عناصر وابعاد الاستدامة في تخطيط البيئة المحلية للتجمعات العمرانية العتيقة (القصور) بالأقاليم الصحراوية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 09.

2. أ.د. غادة، موسى رزوقي السلق وميثم، حسن مهدي الصفار (من 11 الى 20 نوفمبر 2014): التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، مجلة الهندسة.

- القواميس:

Webster,Merriam,Webster new international dictionary,2010.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

1.LEED 2009 for New Construction and Major Renovations Rating

2.Rogers,Richrd & Gumuchdjan, Philip, cities for a small planet, Butler and Tanner Ltd, Frome. 1997

3. Zidani ,Halima & Abdelhalim, Assassi, Evaluation systems and their indicators in Legislations Constructivist as a standard In Shaping the urban environment in

the regions of southern Algeria Through Executive Decree No. 14/27 of February 01, 2014. The city of a thousand domes and domes – Oued Souf– a model
Technium Social Sciences Journal Vol. 35, , September, 2022.

الشبكة الدولية للإنترنت:

<https://www.ta3limkom.com/2020/11/DEVELOP.QT.html> (مدونة تعليم كوم)

Google map

<https://www.jardinsdebabylone.fr/blog/certification-lead>

الهيئات الإدارية والمختصة:

❖ البلدية

❖ ديوان الترقية والتسيير

❖ مديرية السكن والعمران

❖ مكتب الدراسات المعمارية

❖ مكتب الدراسات للبناء والشبكات



قائمة الملاحق

قشرس**مراسيم تنظيمية**

- مرسوم رئاسي رقم 14 - 71 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 11 فبراير سنة 2014، يتضمن إعلان حذاء وطني. 3
مرسوم تنفيذي رقم 14 - 27 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1435 الموافق أول فبراير سنة 2014، يحدد المواصفات
المعمارية والمعمارية والتفنية المطبقة على البنائيات في ولايات الجنوب..... 3

مراسيم فردية

- مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 محرم عام 1435 الموافق أول ديسمبر سنة 2013، يتضمن تغيير القاب..... 10
مرسوم رئاسي مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014، يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام لبلدية
رئيس دائرة مفتاح في ولاية البليدة..... 15
مرسوم رئاسي مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014، يتضمن إنهاء مهام مكلفا بالدراسات
والتفتيش بوزارة العدل..... 15
مرسوم رئاسي مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014، يتضمن إنهاء مهام مجلس العسبة..... 15
مرسوم رئاسي مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق 12 يناير سنة 2014، يتضمن تعيين مفضة بالفتحية العامة
لوزارة الداخلية والعمارات العليا..... 15

قرارات، مقررات، آراء**وزارة المالية**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 رمضان عام 1433 الموافق 9 غشت سنة 2012، يحدد قائمة التجهيزات الفخشة في
الموق العلنية أو المستوردة، الموجهة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للمراكز والؤسسات وغيرها
من هيئات البحث المؤهلة والمعتمدة، المعفاة من الموقوف والرسم..... 16

وزارة الموارد المائية

- قرار مؤرخ في 21 صفر عام 1435 الموافق 24 ديسمبر سنة 2013، يتضمن الحافطة على التنظيم الداخلي للديوان
الوطني للتطهير..... 22

وزارة الثقافة

- قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن تعيين أعضاء المجلس التوجيهي للديوان
الوطني للمظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي..... 25
قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن تعيين أعضاء المجلس التوجيهي للديوان
الوطني للمظيرة الثقافية لتندوف..... 26
قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن تعيين أعضاء المجلس التوجيهي للديوان
الوطني للمظيرة الثقافية لتوات فورارة تديكت..... 27
قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن تشكيل المجلس التوجيهي للديوان الوطني
للمظيرة الثقافية لتاسيلي..... 28
قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن تشكيل المجلس التوجيهي للديوان
الوطني للمظيرة الثقافية للأطلس..... 28
قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1433 الموافق 9 فبراير سنة 2012، يتضمن فتح دعوى تصنيف المواقع الأثرية لتسليط..... 29

وزارة التكوين والتعليم المهنيين

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 20 مارس سنة 2013، يحدد كفاءات تنظيم دورات
التكوين المهني الأولى المقدمة من قبل غرف التجارة والحسامة والفرقة الجزائرية للتجارة والحسامة وتوجيهها..... 30

مراسيم تنظيمية

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، العدل والمتم، لاسيما المادتان 46 و47 منه.

- وبمقتضى المرسوم التطويقي رقم 94-07 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1414 الموافق 18 مايو سنة 1994 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، العدل والمتم، لاسيما المادتان 5 و6 منه.

- وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

- وبمقتضى القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 صفر عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 12-107 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13-312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد كليات تفسير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، العدل والمتم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد الخطط التوجيهية للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، العدل والمتم،

مرسوم رئاسي رقم 14 - 71 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 11 فبراير سنة 2014، يتضمن إعلان حداد وطني.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 77-8 و125 (الفقرة الأولى) منه.

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 145 المؤرخ في 25 أبريل سنة 1963 الذي يحدد مواعيد العلم الوطني،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97-365 المؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1418 الموافق 27 سبتمبر سنة 1997 والمتعلق بشروط استعمال العلم الوطني،

- ونظرا لتعظيم طائفة النخل العسكرية من نوع (هركل س-130) فوق جبل فرطاس بعين مليلة (ولاية أم البواقي) الذي أُنشئ إلى وفاة وكناب،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يعلن حداد وطني أيام 12 و13 و14 فبراير سنة 2014.

المادة 2 : يتكس العلم الوطني في كامل التراب الوطني على البعثات التي تأوي المؤسسات، لاسيما المتحصنين عليها في المرسوم الرئاسي رقم 97-365 المؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1418 الموافق 27 سبتمبر سنة 1997 والمذكور أعلاه.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 11 فبراير سنة 2014.

عبد العزيز بوتفليقة

مرسوم تنفيذي رقم 14 - 27 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1435 الموافق أول فبراير سنة 2014، يحدد المواصفات المعمارية والمعمارية والتقنية المطبقة على البعثات في ولايات البتويين.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير السكن والعمران والمدينة،
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 -3 و125 (الفقرة 2) منه.

المادة 6 : يمكن أن يتم رفض تسليم رخصة البناء إذا كانت البناءات، بسبب وجهتها وبنياتها وأبعادها لا تتطابق مع أحكام هذا المرسوم.

المادة 7 : يجب أن يتكون مخطط التهيئة الموجه لإحداث مناطق جديدة يجب تهيئتها، من فضاءات عمومية وجماعية، ومن شبكة للطرق والممرات التي تشكل مجموعة من التجهيزات و يسمح هذا المخطط بتشجيع العلاقات والانتقال من الفضاء العام إلى الفضاء الخاص.

يتضمن على المساحات الخالية المعنية بأحكام هذا المرسوم، أثناء تصميم مخطط التهيئة المذكور في الفقرة أعلاه، إعداد دفتر المواصفات الخاصة العمرانية والهندسية والتقنية المطبقة على البناءات واعتمادها.

يجب أن تقدم الفضاءات العمومية أشكال تتلاءم مع الظروف الطبيعي والانساني والمناخي والاجتماعي الذي يساعد على التخلص من تأثير الرياح السائدة ومن المساحات المعرضة لأشعة الشمس من خلال توجه ومقاس البناءات التي تحدها.

الفرع الثاني

استعمال الأراضي

المادة 8 : يجب أن لا تقل المساحة الدنيا المخصصة لكل قطعة أرض مخصصة للبناء عن 250 مترا مربعا.

غير أنه حسن توفر الأوعية العقارية، يمكن تقليص المساحة المذكورة في الفقرة أعلاه، بصفة استثنائية، في بعض ولايات الجنوب بموجب قرار من الوزير المكلف بالعمران.

المادة 9 : يجب أن يكون موقع المنطقة المخصصة للتهيئة أو إنشاء تجهيزات جديدة بالقرب من شبكات التهيئة الموجودة، ويجب أن يتم إنجاز الهياكل القاعدية الخاصة بشبكة التهيئة الثالثة تحت مراقبة البلدية التي يتم إنجاز المشروع فيها.

المادة 10 : يمكن أن تتم برمجة التجهيزات المرافقة والفضاءات العمومية الضرورية في المنطقة ضمن إطار مخطط التهيئة.

يمكن أن تتكون المباني المخصصة للاستعمال المهني والإداري والمباني المخصصة لوظيفة رئيسية غير السكن، وبصفة استثنائية، من ثلاثة (3) طوابق مبنية على الأكثر.

الفصل الثاني

المواصفات المصممة والتقنية

الفرع الأول

تصميم البناءات

المادة 11 : يجب تصميم الممران الخارجية لكل البناءات وإنجازها بشكل يقلل من تعرضها لأشعة

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها العدل والمتمم.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-189 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1429 الموافق أول يوليو سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير السكن والعمران، المعدل والمتمم.

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد المواصفات العمرانية والعمارية والتقنية المطبقة على البناءات في ولايات الجنوب، طبقا لأحكام المادتين 46 و47 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، التي تدعى في سلك النصوص "المواصفات".

المادة 2 : تطبق أحكام هذا المرسوم على بلديات ولايات الجنوب باستثناء بلدية مقر الولاية.

تحدد ولايات الجنوب المعنية بأحكام هذا المرسوم بموجب قرار من الوزير المكلف بالعمران.

المادة 3 : لا تطبق أحكام هذا المرسوم على:

- المدن الجديدة المنقطة طبقا للقانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمذكور أعلاه.

- المنشآت الثقافية المصممة بموجب القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه.

- البناءات العسكرية المنشأة من طرف وزارة الدفاع الوطني أو المنجزة لحسابها الخاضعة لمواصفات خاصة.

المادة 4 : تطبق المواصفات الملحقه بهذا المرسوم في مجال استعمال الأراضي وتنظيم الإطار المبني ونسق البناءات.

الفصل الأول

المواصفات العمرانية

الفرع الأول

تنظيم الإطار المبني

المادة 5 : يتم فرض المواصفات عند إعداد ومراجعة أدوات التصميم وتطبيق عند إنجاز جميع أنواع البناءات وتغييرها وترميمها وتوسيعها وكذا عند تهيئة الفضاء العمومي في بلديات ولايات الجنوب.

- قناء مركزي أو جانبي،

- سطح سهل المتفذ وجوبا.

المادة 18 : يسمح بتوسيع السكن، ضمن الحدود التي تسمح به مساحة قطعة الأرض والقواعد العمرانية وكذا دفتر المواصفات الخاصة المتعلقة بالبيئة المحلية.

كما يجب أن يتم توسيع السكن، ضمن حدود تنظيم مختلف الوظائف الداخلية والانسجام العام للإطار الميئي.

المادة 19 : ينتشر هذا المرسوم في الجمهورية الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول ربيع الثاني عام 1435 الموافق أول فبراير سنة 2014.

عبد المالك صلال

الملحق

المواصفات العامة المتعلقة على البيئات في ولايات الجنوب

الفصل الأول

استعمال الأراضي وتنظيم الإطار الميئي

الفرع الأول

استعمال الأراضي

المادة الأولى : يجب اعتماد المواصفات التقنية المتعلقة بتصميم المواقع القابلة للبناء وتنظيم الإطار الميئي والأشكال العمرانية المبرمج إنجازها، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الطبيعية والمناخية، كالإشعاع الشمسي وتساقط الأمطار والرياح الرملية والفيضانات وصعود المياه الجوفية والأثرية العدوانية والطين المتفخ.

المادة 2 : يجب إدماج التنظيم الفضائي الجديد ضمن الإطار الميئي الموجود. كما يجب إدراج شبكات التهيئة الشاملة في الشبكات الموجودة بالواقع.

المادة 3 : يتم إعداد مناطق و/أو تجمعات سكنية جديدة، عن طريق امتدادها مع الخط الموجود. وتتمثل هذه العمليات الجديدة في برمجة الأراضي القابلة للتعمير وإدماج الفضاءات المعمرة وتوزيع السكنات والتجهيزات المرافقة.

المادة 4 : يجب أن تيسر الأشكال العمرانية والهندسية المقترحة بين الأشكال التقليدية والمتطلبات المعاصرة للمستخدمين سواء تعلق الأمر بجمالية المظهر أو بالرفاهية.

الشمس ويحد من التسرب الحراري إليها ويمكنها من استغلال الإضاءة الطبيعية وضمان الرفاهية الصوتية والتهوية، على الخصوص.

المادة 12 : يوصى بتوجيه النباتات حسب التوجيه شمال/جنوبي، بشكل يسمح بأن تشكل الواجهة الشرقية والغربية للبتلية من جدران مشتركة.

يجب تقليص مساحة التوافذ الموجهة غربا وشرقا إلى الحد الأدنى بما يسمح بإضاءة وتهوية كافيتين.

المادة 13 : يمنع متعا باتا استخدام نظام الستار الزجاجي على الواجهة في هذه المناطق.

المادة 14 : يتم ضبط الحد الأدنى لمساحة التوافذ وفق الضوابط التنظيمية المتعلقة بالقيم القصوى للتسرب الحراري في الشتاء والقيم القصوى لتسبب أشعة الشمس في الصيف.

يوصى باستخدام توافذ زجاجية مزدوجة.

المادة 15 : يوصى باستعمال اللون المتراوح ما بين الفاتح ولون الطين الأحمر في هذه المناطق. كما يوصى بتفضيل اللون الطبيعي للمواد التقليدية المستعملة عمليا كطلاء خارجي.

الفرع الثاني

نظم البيئات

المادة 16 : يتمثل نظم السكن الذي يمكن إنجاز في مناطق الجنوب، مهما تكن طريقة تمويله أو مصادره المشروع الذي يتجزئه، في السكن الفردي ذي طابقين على الأكثر، يعلوه سطح سهل المتفذ، يصممه جدار على الحافة لا يتجاوز ارتفاعه مترين (2 م).

المادة 17 : يجب أن تتطابق المساحة الأولية القابلة للسكن مع المواصفات المحددة في إطار التنظيم المعمول به، في كل برنامج سكني مبالغ فيه وممول بمساعدة من الدولة بصفة نهائية.

يجب أن يتكون هذا السكن في مرحلته الأولية، من العناصر الآتية :

- قاعة الجلوس،

- غرفتين (2) إلى ثلاث (3) غرف،

- مطبخ إعداد الوجبات وتقديمها،

- حمام ومرحاض سهل المتفذ من القناء، إذا كان ذلك ممكنا،

- معمر،

- وحدات التخزين،

- قبو، عند الاقتضاء،

يجب أن تكون النباتات ملتصقة فيما بينها
بأكبر قدر ممكن (مبدأ الجوار)، لا سيما في الجزء
الركزي وذلك لتقليل المساحات المعرضة لأشعة
الشمس.

المادة 11 : يهدف إنشاء أشكال هندسية ملائمة
للأرضيات، يجب أن يتم:

- تفضيل مساحات التجمع على فضاءات المرور .
- الأخذ بعين الاعتبار، عند تهيئة الفضاءات،
الأشخاص ذوي الحركة المحدودة،

- تخصيص مساحات اللعب والترفيه لجميع
شرائح المجتمع (فضاءات اللعب، فضاءات الترفيه
واللقاءات والترفيه) .

- تخصيص تلبينات ملائمة لأرضيات الطرقات
والداخل.

- تخصيص عدد كافٍ من مساحات توقف
السيارات،

- تجنب تدخل الفضاءات المخصصة لمساحات
اللعب والمراجلين مع تلك المخصصة لحركة المركبات.

الفرع الثالث

التجهيزات الخارجية - التينات

المادة 12 : يجب غرس أنواع نباتية تتلاءم مع
العوامل المناخية المحلية. ويستحسن استعمال أنواع
التينات المحلية المتواجدة بالمنطقة المعنية، ويجب أن
تكون نوعية التينات الفتارة مدروسة جيدا، لإحداث
الظل على الأرض والحد من الرفع نسبة استعمال
السكان لهذه الفضاءات العمومية.

يجب أن يتم غرس الأشجار، سواء تعلق الأمر
بالتشجير التقليدي أو الخاص بالنظر، أو بالحماية أو
التشجير الشفوي أو المخصص لتقليل الضوضاء أو
الرياح، وفق التنظيم المعمول به المتعلق بتهيئة
المساحات الخضراء والغرس.

يجب احترام مسافة دنيا بين الأشجار المفروسة
والحدار الخارجي لكل بتاية.

الفصل الثاني

أشكال التينات

الفرع الأول

نص التينات

المادة 13 : يجب ضمان التعشيق، على طول
الطرقات والممرات الضيقة عن طريق هيكل البتاية أو
السياج، لذا يجب أن يتم توسيع المساحات على مستوى
الجهة الخلفية للقطعة.

يتمتع إنجاز التينات المتباعدة التي تستوجب
شبكات تهيئة مكلفة.

الفرع الثاني

من الفضاء الجماعي إلى القطعة الأرضية

المادة 5 : يجب أن يتم تنظيم المبني في فضاءات
عمومية وفضاءات جماعية انتقالية، وتعدد كما يأتي :

- **الفضاءات العمومية :** ساحات وطرق وساحات
صغيرة، تسمح بمرور المركبات التي توزع التجهيزات
العمومية والخدمات والتطاولات الحرفية وكذا التجارة
الفتحة،

- **الفضاءات الجماعية الانتقالية :** ساحات صغيرة
لا تسمح بمرور المركبات (إلا في حالة الطوارئ والحماية
المدنية)، والطرق المؤدية للتجمعات السكنية
والفضاءات الاجتماعية المشكلة عن طريق ترتيب
المجموعات أو الوحدات أو التجمعات السكنية التي
تحتوي على محلات تجارية وخدمات جوارية مدمجة.

المادة 6 : يجب أن يتم حساب أبعاد الطرق
والممرات الضيقة بعسفة عقلانية وتكون مظلة وتتمتع
الأفضلية للمراجلين وتسمح بالدخول إلى السكنات.
ويمكن إنجاز معالجة الأرضية بواسطة طبقة من الرمل
أو الصجارة المسطحة أو أي تلبيط معلى آخر.

المادة 7 : يجب احترام الأولوية أثناء تصميم شبكة
الطرق بداية من الممر الرئيسي ثم الممرات الضيقة،
إلى الطرقات المدونة.

يجب مراعاة تطبيق التنظيمات المعمارية
والتقنية المستوحاة من التراث المحلي عند تصميم
الفضاءات الخطية الخاصة بالمراجلين وعند معالجتها .
وذلك قصد إحداث مناطق مظلة وحواجز للرياح وكذا
تقليل المساحات المعرضة من الحد من الخارجية .
ويجب أن يكون موقعها في النسيج العمراني مدروسا
بشكل ملائم.

المادة 8 : يجب تفضيل مبدأ التنظيم الفضائي
المخلق على مستوى كل منطقة تبنى تهيئتها سواء كانت
مخصصة للسكن أو للتجهيزات العمومية قصد
التقليل من احتياجات الطاقة.

المادة 9 : يجب أن يحدد حجم القطع الأرضية
حسب:

- المنطقة والواصفات الخاصة بالمدونة لكل منطقة،

- النشاط الذي يتم تخصيصه لها،

- نص السكن المبرمج.

المادة 10 : يجب اعتماد مبدأ توسيع المساحات
العقارية وإقامة التينات كمبدأ أساسي لإنشاء تركيبة
مدمجة ومتجانسة.

الفرع الثاني توجيه الينابيع

المادة 16 : قصد حماية البناية من الشمس، يجب توجيه محورها الطولي في اتجاه شرق /غرب، ما يسمح بتوجيه النوافذ للجهة الشمالية والجنوبية.

المادة 17 : يجب حماية السطح الذي يستقبل أكبر نسبة من أشعة الشمس بتجهيز ملائم.

المادة 18 : يجب حماية الواجهات من الأشعة الشمسية عن طريق واجهات السككيات المجاورة لها أو عن طريق أي جهاز واق.

المادة 19 : يجب أن يأخذ توجيه السككيات بعين الاعتبار المناخ الداخلي وشكل الأرضية والمناظر والرياح السائدة قصد تطبيق شروط الرفاهية التي توفرها العناصر الطبيعية وكذا السماح باحترام التوجيهات المفضلة لقاعات الجلوس والمطبخ.

الفرع الثالث تهوية الفتحة

المادة 20 : يجب تهوية وإضاءة كل غرفة رئيسية عن طريق النوافذ المطلة على فناء أو فناء مركزي أو فناء متعدد الخدمات، زيادة على فتحة أو عدة فتحات تطل على الخارج ، لا يتعدى مجموعها مساحة قدرها 1/2 من مساحة الغرفة.

يجب أن تكون فتحات الغرف الرئيسية مزودة بجهاز يضمن حماية تاجعة من أشعة الشمس.

المادة 21 : يجب تقليص أبعاد النافذة وشكلها إلى أقصى حد، على مستوى الواجهات الغربية والشرقية، كما يجب تزويد النوافذ، حسب الحالة، بواقبات أفقية وعمودية.

يمكن استعمال جهاز واق من أشعة الشمس يغطي مساحة النافذة كلها، مع ضمان توفر الضوء الطبيعي من خلال الفتحات.

المادة 22 : يمكن اعتماد ترتيبات وقائية، حسب الحالة، عند بداية التصميم ، لا سيما، بإبراج الأسقف الفائضة أو الواقية الشمسية أو المصارع من النوع القابل لتعديل الستائر أو الستائر الثابتة أو الحاجب... تسمح هذه الترتيبات في الوقت نفسه، بتقليص تعرض الفتحات لأشعة الشمس ومعالجتها على مستوى الواجهات المعرضة لأشعة الشمس.

المادة 23 : يمكن السماح بإجهاز فتحات صغيرة وقليلة على مستوى الواجهات المعرضة للرياح السائدة والأشعة الشمس.

يجب أن يتواءم التنظيم الفضائي للسكن مع التمتد المعيشي المحلي.

يسمح السكن المخلق بتجنيب عوامل التعرض للشمس والرياح الرملية وكذلك الحفاظ على الخصوصية بداخله.

يجب التمكن من عزل الجزء المزهل لاستقبال الزوار عن الجزء المخصص لحياة العائلة الخاصة، عند تنظيم المساحات الداخلية للسكن.

يمكن استعمال القبو كسكن في بعض المناطق، ويجب أن تكون تهويته حسب المعايير المطبقة في هذا الشأن. غير أنه يجب أن تكون الغرف الرئيسية، ما عدا المطبخ، غير متصلة مباشرة بالقبو.

يجب أن تكون الإجراءات التي تنظم هذه الإمكانية مفصلة في دفتر المواصفات الخاصة والمتعلقة بالبيئة المحلية.

يجب إضاءة الغرف وتهويتها من خلال الفناء المتمركز حسب الأماكن.

يجب أن يتم تصميم مدخل المطبخ بشكل يسمح بالدخول إليه من الفناء مباشرة.

يجب أن تكون مساحة الفناء أو الفناء المركزي معتبرة، تسمح بالقيام بالنشاطات المنزلية اليومية أو الاستثنائية. ويختلف دور الفناء والعلاقة بين علوه وعرضه حسب المناطق ومستوى الرفاهية.

يمكن تخصيص حديقة، بمساحة معقولة، لفرس أشجار مثمرة و نباتات التزيين تتواءم مع المناخ المحلي، قصد تحسين المنظر العام للسكن.

يمكن تخصيص فضاءات، حسب الاحتياجات المتعلقة بعادات وتقاليد المنطقة، كما يمكن السماح بتخصيص فضاءات لتربية الحيوانات الأليفة (أسوار وحظائر...) على مستوى السككيات المتواجدة في المناطق ذات الطابع الفلاحي للحض.

المادة 14 : عندما تكون الينابيع معزولة ، فإنه لا بد من أن تكون النسبة بين الحجم المبنى ومساحة الغلاف الخارجي مرتفعة قدر الإمكان قصد التخفيف من المساحات المعرضة لأشعة الشمس.

المادة 15 : في حالة تصميم سكن بعيد عن الرميثيف، يتم الدخول إليه عن طريق فناء بسيط متصل بالفناء المركزي بمرمر مطلي. ويجب حماية هذا الفضاء الوسيط بسياج يمتد على فتحات، حيث لا يجب أن يتعدى ارتفاع جزئه الصلب مترين (2 م).

القصوس التنظيمية المصعدة في إطار الأحكام الواردة في الوثائق التقنية التنظيمية المعمول بها.

الفرع الخامس

اللون والزخرفة

المادة 30 : يتصح باستخدام اللون الطبيعي للمواد المستعملة كطلاء. كما يوصى باستخدام اللون الفاتح أو لون الطين بمختلف ألوانه المتفاوتة ما بين الأبيض ولون الطين الأحمر على مستوى ولايات الجنوب.

المادة 31 : زيادة على لون الواجهات، يجب أن يتم استنباط العناصر الهيكلية للواجهة، من المراجع المحلية.

يمكن استعمال عناصر المعالجة والزخرفة المحلية في تصميم الواجهات، في مشاريع التجهيزات مثل:

- التشكيلة المركزية التي توظف الأبواب والتوافذ،
- المظلة الموجودة فوق باب الدخول، وحاجم مخرم وواقبات شمسية،
- الأقواس والأقنية،

- زخرفة الأبواب وعناصر التجارة المستمدة من التمازج المحلية.

الفرع السادس

الارتفاع والمقاسات

المادة 32 : يجب أن يكون المنظر ذا مقاس معماري لا يتجاوز ارتفاعه 9 أمتار بالنسبة للسكنات، و12 مترا للتجهيزات العمومية.

يسمح ببناء مبان ذات عدة طوابق، بحسبة استثنائية، للتجهيزات أو البينايات ذات الاستعمال الهنيئ.

الفصل الثالث

الواصلات التقنية للمياه

الفرع الأول

اتظمة البقاء واستخدام المواد للعلية

المادة 33 : يوصى بشدة باستخدام الهيكل المدعم المشكل من بنايات بالطابوك الحامل والمدعم في هذه المناطق نظرا للمعطيات الزلزالية والمناخية التي تميز ولايات الجنوب.

يتكون هذا النظام من الهيكل الدعمة المشكلة من الأجر والحجارة الطبيعية أو المستخرجة، المترابطة فيما بينها والمتسلسلة أفقيا وعموديا.

يمكن أن يوفر الطابوك الحامل والمدعم جمودا كبيرا يساعد على الفعالية الطاقوية للعلاف. وتتم

المادة 24 : يتم تمديد المسامة الدنيا للتوافذ بالنسبة للتجهيزات العمومية، على أساس حساب يسمح بالحصول على المستوى المطلوب من الضوء وانتقال الهواء الكافي الذي يضمن حسن استعمال الفضاء.

يجب التحقق من الضمانات الخاصة بالحماية من أشعة الشمس، عند بداية اختيارات التصميم والتفتيش وتوخ البناء ومخطط الكتلة.

المادة 25 : يوصى باستخدام الزجاج المزوج، مع التأكد من احترام خصائصه، لا سيما تلك المتعلقة بمعامل الانتقال الحراري وعامل الشمس وانعكاسات الضوء، وتقلله.

المادة 26 : يجب أن تنجز التجارة بمواد تستجيب للمتطلبات التقنية (المقاومة والأداء والاستدامة والمسافة والأداء الحراري والعواشي).

الفرع الرابع

العلاف الخارجي

المادة 27 : يتطلب التقليل من احتياجات الطاقة للتسخين والتبريد، تعزيز الدور الحافظ لعلاف البنية. ويتم هذا التعزيز عن طريق:

- الحد من التسرب الحراري من خلال الجدران بتعمين مكوناتها وحمايتها من الرياح السائدة.
- الحد من الجسور الحرارية (أو التسرب الخطي)،
- الحد من التسرب من خلال الزجاج، حيث يمكن تطبيق هذا الحد بتفصيل المسامات الزجاجية في الواجهات العنوية وتقليل الزجاج في الواجهات الأخرى التي هي بحاجة إلى إضاءة طبيعية،
- رفع المقاومة الحرارية للجدران عن طريق وضع عازل في الخارج لإزالة التسرب الخطي وحماية الجدران من الصدمات الحرارية.

- تخفيض تسرب الهواء غير المنضبط بتوفير تجارة ملائمة مع ضمان متابعة جيدة في الإنجاز.

المادة 28 : يجب ضمان هذه الحماية بدمج العناصر المعمارية التي تسمح بإشفاء أشعة الشمس (مقدمات أفقية أو عمودية).

يجب أن تمتد أبعاد الجص المرتقية وكذا ساعات التعرض للشمس حسب بعد الموقع المعني. ويتم رصد فعاليتها بواسطة مخطط الشروط الشمسية.

المادة 29 : يجب العمل على التوزيع الملائم للفضاءات. ويجب أن يستوفي كل سكن شروط أحكام

الفرع الثاني**السطح**

المادة 39 : يجب أن تكون سطوح المبانيات في شكل سطوح مستوية أو قباب.

يجب أن تكون السطوح المستوية سهلة المنفذ ومقاومة للمياه ومبتية حسب التقنية المتكونة من الأجسام الموقفة واليلاط الشفاظ ومعمية بالسلكة الصمراوية.

الفرع الثالث**التهوية**

المادة 40 : يوصى بتصميم تهوية ملائمة للمبانيات على أساس تصديد اتجاه الرياح السائدة وسرعتها، وذلك بالتعمك فيما يأتي:

- موقع الفتحات حسب اتجاه الرياح.
- أبعاد الفتحات حسب نسبة انتشار الهواء المثقل وسرعة الرياح.
- إدماج ملحقات التوافق قصد تحسين التهوية.
- يوصى بتهوية الأجزاء الرئيسية للمبانيات بالجو الرطب (مخطط مائي، نافورة ماء...).
- المادة 41 :** من أجل تهوية ملائمة للمبانيات يوصى بما يأتي:

- إدراج فتحات صغيرة ضد الرياح السائدة وفتحات كبيرة في الجهة المعاكسة، مدخل للهواء أصغر من مخرجه لضمان سرعة قصوى للانتشار.
- يوصى بإدراج فتحات صغيرة في الجزء السفلي والعلوي لهذه العدران بطريقة تسمح بتسرب الهواء وذلك بوجود جدران داخلية بين الجهتين.
- تقدير ارتفاع الفتحات بطريقة تجنب ظهور العيون الهوائية الساخنة بين أسكفة عتبة الباب وسقف السكن.

المادة 42 : يجب أن تكون تهوية الحرف الرئيسية التي تستعمل للطبخ والراحة أو للتهينة، نشيطة وفعالة، ولا سيما لامطعمي الهواء البارد.

يجب الالتزام بالأحكام التنظيمية المنصوص عليها في الوثائق التقنية التنظيمية والمتعلقة بالتهوية الطبيعية للمبانيات ذات الاستعمال السكني، وذلك فيما يخص منشآت التهوية التي يجب إنجازها في مشاريع السكن أو المرافق العمومية.

دراسة كتل العدران الخارجية والداخلية وفقا للمعطيات المناخية الخاصة بالواقع المعينة.

يوصى باستعمال الطين والأجر المستوعب من الطوب المستقر والحجر في تشكيل العدران المدعمة وتضمن هذه الكتل من خلال السمك الضووري، استقرار البناء وقصورا ذاتيا حراريا كبيرا ينظم الحرارة. ويصح استعمال القصور الذاتي في العدران الداخلية لتخزين السعرات الحرارية في الشتاء كما يحفظ البرودة المفزعة عن طريق التهوية الليلية في الصيف.

يجب احترام المواصفات التقنية المحددة عن طريق التنظيم لإتجاز الطابوك الحامل والدعم، لا سيما منها الأحكام التنظيمية المعتمدة في الوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بقواعد البناء وحساب البناء.

المادة 34 : بالنسبة للتجهيزات الاجتماعية التربوية أو الرياضية أو الإدارية أو التجارية أو غيرها يسمح بإتجاز الهيكل الدعم بتطبيق الخرسانة المسلحة (أعمدة وعارضة مملوءة) أو أي نظام بناء آخر مطابق للتنظيم المعمول به.

يجب اتخاذ إجراءات خاصة بتطبيق الخرسانة المسلحة، لا سيما فيما يخص الأرضيات ذات عدوانية كبيرة (الأراضي العيسية) ورصف وإنجاز الخرسانة المسلحة في أوقات حرارة وباردة وتخفيف الطلاء في ظروف مناخية قصوى (الحرارة المرتفعة، والرياح القوية).

المادة 35 : يجب وضع أحكام خاصة تتعلق بعزل مواد البناء على مستويين وآليات العتوب، مهما تكن طبيعة الهيكل الدعم المعتمد.

المادة 36 : يجب إيلاء عناية خاصة لإتجاز الطلاء. يجب أن يتلاءم الطلاء مع مادة بناء العائط ويتم إنجازها بواسطة الطين المثبت بالنسبة للعدران الطيني وبخلط الإسمنت اللين بالنسبة للعائط المشتمل بالحجارة، وخليط العيس بالنسبة للعائط المتعلق به. ويجب أن يتضمن هذا الواقي عزلا تاما من الخارج لعلاف المبانيات.

المادة 37 : يجب اتخاذ احتياطات تقنية، وفقا للتنظيم المعمول به، عند إتجاز أسسبات الشروع التي تم إنجازها على تربة حسنة.

المادة 38 : مهما تكن الاختيارات المعتمدة والنظام المتبع ومواد البناء المستعملة، فإنه يجب أن تستجيب هذه الأخيرة للمعايير والإجراءات التنظيمية المعمول بها من حيث الأمن والاستقرار والطاومة والديمومة وشروط الرفاهية الحرارية والصوتية.

